# رسم الحرف وحديث «التصحيف»

**بسم الله الرحمن الرحيم**

أحمده وأستعينه وأستغفره، وأصلى على صفوة خلقه أبى القاسم النبى الرسول الأمين بعثه الله بالحق لهداية الخلق كافة.

# مقدمة

لقد كان لى وقفات في طائفة من الكتب مما نشر وحقق في الأدب واللغة والتاريخ، وقد بدا لي أن آفة التصحيف قد اعترت النصوص فكان فيها مما يبين، وكان شيء آخر قد استغلق فصار خطباً لأنه أساء إلي المعني فجاء منه ما هو عجيب.

وقد رأيت أن ذلك مما أدى إليه رسم الحرف، وماكان فيه من تشابه لابد أن يؤول إليه زخرف هذه الرسوم التي لم ينجح فيها قول القدماء مثلاً: بالباء الموحدة التحتية أو التاء المثناة الفوقية أو العين المهملة أو الغين المعجمة.

وأنت مع هذا كله تقع على الهفوات الفاشية في المواد القديمة، ولم يكن ذلك حافزاً لنا ولاسيما أهل التعليم للصغار، إلى أن نعالج هذه الآفة. ولم ينهض بالأمر أولو العلم في العربية الى وقف هذا الخطب.

لقد جعلنا كتب الدراسة الابتدائية للسنوات الثلاث مضبوطة بالشكل، حتى إذا تحوّل المتعلّم المبتدئ إلي السنة الرابعة وجد كتابه غفلاً من «الحركات» التي هي علامات الضبط. وكأن هذا المبتدئ المتعلـم أتقن هذه العربية، فهو يدرك أن الفعل هو «يلمَس» بفتح الميم كما هو شائع، وربما لـم يكن معلّـمه على علم بهذا، ولايدري كلاهما أن الصحيح «يلمُس» بضم الميم، وأن صواب «يقدِم بمعني يجيئ هو «يَقدَم» بفتح الدال، وعامة المعربين جارون علي ما هو خطأ وتجاوز.

لو أدرك أهل العلـم أن «الحركات الثلاث» أصوات قصيرة لسارعوا إلي إدخالها مع الأصوات الأخري في الألفباء العربية.

وإني لأعرض في هذا الكتاب الذي شاركت فيه بما كان وضممت إليه ما أدركه أهل العربية في مادة التصحيف ليكون هذا مجموعاً لفيفاً بين أيدي الدارسين.

# فـى أصـــــول
# رسـم الحـرف (الإمـــلاء)

# رسم الحرف أو ما يُسَمَّى «الإملاء»

أقول: «رسم الحرف» وهو المصطلح الذي عرفناه في «رسم المصحف» في كتب «القراءات»، غير أننا عدلنا عن هذا مستبدلين به مصطلحاً جديداً هو «الإملاء»، وليس هذا «الإملاء» الجديد شيئاً من «أمالي» القدامي على طلبتهم، بل إنه أخذ وابتدع مما يمليه المعلـم في المدرسة الابتدائية في عصرنا علي تلامذته الصغار من قطعة نثرية أو شعرية ليختبر معرفتهم برسم الحروف، وهو يسعي إلى أن يتقن هؤلاء طريقة رسم الهمزة مثلاً، والتمييز في الكلـم التي يكون الضاد أو الظاء أحد أحرفها، ومعرفة ما يوصل وما يفصل، وما يكتب ألفاً قائمة أو يرسم على هيئة الياء ومسائل أخري.

وقد فطن المعاصرون لهذه المشكلات في الرسم التي يخطئ فيها التلامذة والطلاب،وقد يكون الخطأ مما يعرض لغير هؤلاء كأهل العلـم وغيرهم. وقد سَمَّى هؤلاء المعاصرون «مختصراتهم» كتب الإملاء، لأنهم توجّهوا بها إلى التلامذة والطلاب وغيرهم من ذوي الحاجة، فأخذوا المصطلح من حصة «الإملاء» في المدرسة الابتدائية الحديثة.

ولقد رأيت أن الحاجة تقضي أن أشارك في هذا الدأب من العمل فأقول شيئاً فيما سُمّي «قواعد الإملاء»، ولكني لا أرمي مما سأبسطه أن أضع كتيباً أو موجزاً بين أيدي التلامذة والطلاب يهتدون به في معرفة «شكل الرسم»، بل سأقول ما بدا لي في بعض ما اشتهر من هذه القواعد مما تواضع عليه أهل الصنعة علي تراخي العصور.

وسأتابع في عملي ما صنعه الأستاذ عبد السلام هارون ـ رحمه الله في كتيّب له وسمه بـ «قواعد الإملاء»[1]، وما صنعه الدكتور نايف معروف[2] في موجز آخر وسمه بـ «تعلّـم الإملاء وتعليمه».

(١) قواعد الإملاء (مكتبة الأنجلو المصرية – ١٩٨٥) ٧٩ صفحة.

(٢) تعلّـم الإملاء وتعليمه (دار النفائس ـ بيروت ١٩٨٦) ١٢٤ صفحة.

ونتابع «قواعد الإملاء» فنجد في «الباب الأول» الهمزة التي قال فيها الأستاذ هارون: «الهمزة (أو الألف اليابسة): حرف مخصوص يقبل الحركة؛ بخلاف الألف اللينة التي لاتقبل الحركات. (ص ٧).

فالحرف الأول من (أَمَرَ) همزة تقبل الحركة، والحرف الأخير من (الفتَى) الألف لينة لا تقبل أيّ حركة.

أقول: هذا هو قول المتقدّمين، والأستاذ عبد السلام هارون يعيدقولهم ولا يري فيه ما ينبغي له أن يردّه أو يقف منه موقف الناقد.

إن في قول الأستاذ هارون عدة مسائل:

الأولى: قوله: الهمزة ألف يابسة، وهو في هذا يقابل «الألف» التي وضعت «لينة». وقد مُثّل لهذه الهمزة (الألف اليابسة) بالهمزة المرسومة على ألف كما في «أَمَر»، وللألف الليّنة بالألف المقصورة في «الفتَي».

أقول فكيف نقول في الهمزة المضمومة في «تؤُمَ»، والهمزة المكسورة في «بئس»، أهما ألف يابسة أم شيء آخر؟

إن الألف غير الهمزة مخرجاً وحيِّزاً وصفةً، وإذا كنا قد عرفنا أن الهمزة الساكنة تكون ألفاً كما في «رأس» و «راس»، وتكون ياءً كما في «بئر» و «رئم» (بير وريم)، وتكون واواً كما في «شؤم» و «شوم»،وهو ما نطلق عليه «التسهيل» أو شيئاً آخر، فذلك ضرب من الإبدال، فلم تُسهَّل الهمزة ولا تُلِّين، ومن العرب من يهمز ومنهم من لا يهمز، والقراءات شاهد على هذا.

وقالوا: قريش لا تنبُر، أي لا تهمز، فأين «التسهيل» المزعوم؟

ثم نتابع المسيرة في هذا الكتاب في (ص ٧-١٠) فنقرأ:

«الهمزة أول الكلمة»

«وترسم هذه الهمزة ألفاً سواءً أكانت همزة وصل أم همزة قطع».

وهمزة الوصل: هي التي تثبت نطقاً في الابتداء وتسقط في الدَّرْج. ولها مواضع معروفة، وهي:

١ـ الأسماء العشرة: اسْم، واشت وابْن وابنة وابنُم، وامرؤ، وامرأة، وكذا مثنّي هذه الأسماء السبعة ـ واثنان، واثنتان، وايمُن الله.

٢ـ «أل» بجميع أنواعها، نحو: الرجلُ، العبّاس، الضاربُ، الذي.

٣ـ أمر الفعل الثلاثي، نحو: اكْتُبُ، افهَمْ [اضْرِبْ].

٤ـ ماضي الخماسيّ والسداسيّ وأمرُهما ومصدرُهما نحو: انطَلَقَ، انْطَلِقْ، انطلاقاً؛ استَخْرَجَ، استَخْرِجْ، اسْتِخراج.

ولا توضع الهمزة علي هذه الألفات البَدَلية ولا تحتها، فرقاً بينها وبين همزة القطع الواجبة الاثبات». انتهي الكلام علي همزة الوصل.

أقول: إن تسمية هذه الألف التي تُرسَم في أوائل هذه المواضع، «همزة وصل» هو من باب التجوّز، وقد يكون لي أن أقول: هو خطأ قال به القدماء فجرينا عليه على أنه علم ورثناه.

إن هذه «الألف» ليست همزة، وليس فيها شيء من صوت الهمزة، اللهم إلا إذا بُدئ بها الكلام فقلنا مثلاً:ابن مالك قال، أو انطَلَقَ محمد، فالابتداء يفرض على المعرب أن يبدأ بصوت فيه القليل القليل من الهمز، وكأننا ننطلق بالباء الساكنة من «ابن»، وبالنون الساكنة من «انطَلَقَ». ولم يشر القدماء ولا المحدثون إلى هذا الموضع الذي يبتدئ به المعربون فتكون الكلمات الأولى من هذه المواضع التي قالوا فيها: إن ألفاتها الأولى هي همزة وصل. وجعلوا ما كان من هذه الكلمات عند الابتداء بهاكحالها في درج الكلام، وكل ذلك همزة وصل.

ثم إن كلمة «الوصل» تعني في حقيقتها أن الكلمة توصل بسابقتها وصلاً يجمعهما من غير واسطة كما يوصل الجزء من الكلمة بما يسبقه في تفعيلات الشعر في علم العروض، فإذا قلنا مثلاً: «قلتُ له انْطَلِقْ» فالهاء من «له» بضمتها توصل بالنون، ولم يكن من وجود صوتي لما رُسِمَ ألفاً، وسُمِّي خطأ «همزة وصل».

أقول: ومن هنا سقَطَت ألف «ابْن» إن كانت بين عَلَمَين في قولنا: محمد بن زيد». إن هذه الألف في هذا الموضع لا حاجة بها وليس لها من وجود صوتي، وأنها سقطت لفظا وخطّاً لأن الباء الساكنة من «ابْن»قد وُصِلت بضمة الدال من «محمد».

وقد أشار الخليل بن أحمد الي ألف «ابْن» ولم يُسمِّها «همزة وصل»، وقال: هي سُلَّم يرتَقَي به إلي الساكن بعدها وهو الباء من «ابْن»[1].

ومن أجل هذا لايمكن أن ندعو هذه الألف في المواضع التي ذكرت في «همزة الوصل»، «همزة وصل إذا بدئ بأي من هذه الكلمات، لان «الابتداء» لا يعني وصلاً، ولكن الابتداء في أي موضع من هذه المواضع يقتضي قليلاً من الهمز مع حركة مناسبة يقتضيهاالموضع.

فإذا قلنا: «انْطَلَقَ محمد» فإننا نسبق النون الساكنة بقليل من الهمز مع الكسر، وإذا قلنا: «انْطُلِقَ به»، فإننا نسبق النون الساكنة بقليل من الهمز مع الضمّ.

وعلي هذا لاتكون الألف من أداة التعريف «همزة وصل» إن بدأنا بها فقلنا: «الرجلُ جاءَ»، لأننا مضطرون أن نبدأ بالهمز، وإما أن تكون هذه الألف «وصلاً» في درج الكلام كقولنا: «جاءَ الرجلُ».

أما قول الأستاذ عبد السلام وغيره، وكذلك القدامي في «همزة القطع» فهو صحيح يؤيده النطق[2] ومواضع هذه الهمزة هي:

الاسم المفرد نحو: أخ وأخت، والمثني كأخَوَين وأُختَيْن، والجمع نحو: الإخْوة والأخَوات. وكذا مصدر الثلاثي والرباعيّ نحو: أَسْر وإسْرار، وفعلهما الماضي، نحو: أَسَرَ وأَسَّرَ، وهكذا.

الثانية: أن يتحرك ما قبلها وليس واواً مشدّدةً مضمومةً، فتُكتَب علي حرف من جنس حركة ما قبلها، نحو:امرؤ، لُؤْلُؤ، تَهيُّؤ، ونحو: امرئ، مُتَهَيِّء، مُبْرِئ، يُهيِّء، مَهَيَّأ، مبْرِئاً؛ ونحو: مُهيَّأ، مُبْرَأ، يُهيَّأ، يُبْرأ، يَقرأ.

أقول: ذكر الأستاذ هارون في حالة الهمزة «الأولي»:

«الأولي: أن يُسَكَّن ما قبلها.....» ومثّل لشيء من هذه الحالة بالألفاظ الآتية:

ناءٍ (اسم فاعل من نأي)، ونحو: جاء، شاء، ونحو: رداء، كساء، ونحو: وضوء، قروء».

---

(١) أقول: وكانت هذه العلة الصوتية في قولنا أيضاً: «قال ابن مالك»، وهذا يقتضي حذف الألف لأن الباءالساكنة اعتَمَدت على فتحة الفعل«قال»، ولكن أهل الرسم جروا على خلاف العلة فأثبتوا الألف، وقصروا الحذف على وقوع «ابن» بين علَمين.

(٢) أقول: النطق، وهو وجود صوتي، ولذلك هي همزة لا ألف تثبت في الابتداء والوصل.

أقول أيضاً: لم يسبق الهمزة في هذه الألفاظ سكون، وقد عدَّ الأستاذ هارون أن الألف قبل الهمزة هو سكون، وحقيقة الألف (وهي حرف مدّ) هي فتحة طويلة.

ثم أمضي مع الأستاذ هارون في (ص ١٣) فأجد «الهمزة وسط الكلمة» جاء فيها:

«للهمزة في وسط الكلمة خمس حالات:

الحالة الأولي: تُرسَم ألفاً في موضعَين:

١ـ أن تُسكَّن أو تُفتَح ولو مشدّدة بعد مفتوح ولو مشدّداً، نحو: يأْمُر، آخِر، ونحو: مَلْجَأ، مَنْشَأ، تَدْأَب، سأل، تَبَوَّأها. ونحو: قَرَأَ، لم يَقرأ،يَقْرأان،

أقول: وقد علق الأستاذ هارون علي آخر كلمة «يقرأان» فقال:

«وأجازوا اجتماع الألفين هنا لئلا يلتبس بالمسند إلي الواحد في الماضي، والمضارع المحذوف النون نصباً أو جزماً، أو بالمسند لنون النسوةبالنسبة للمضارع المثبت النون رفعاً. وكأن القدماء يحذفون الألف الثانية، ثم عُدِل عن ذلك خوف الإلباس».

أقول: إن هذا الذي كان القدماء يتبعونه مخالفاً لما أثبته الأستاذ هارون مازال متبعاً، فكثير من أهل العلم يكتبون: قَرَءا، ويقرآن، ولعل هذا هو أشهر مما أثبته الأستاذ المؤلف.

وهذا يعني أن رسم الهمزة في كثير من أحوالها مسألة مواضعة، وليست القواعد التي أثبتها أهل «رسم الحرف» [الإملاء]، ثابتة سائرة لدي جميع أهل الصنعة المعنيين.

ثم إننا لو عدنا إلي طريقة «الرسم» في المخطوطات القديمة وجدنا عجباً فكثيراً ما وجدناهم يرسمون «رؤس» وهم يريدون «رءوس» مثلاً.

ونعود إلي كلام الأستاذ المؤلف في الموضع الثاني من «الحالة الأولي» فنقرأ:

٢ـ «أن تُفتَح بعد ساكن صحيح وليس بعدها ألف المثنَي أو الألف المبدلة من التنوين نحو: يَسْأَل، تَسْأَل، دَفْأَن، جُزْأَه، جُزْأَين، مسألة».

أقول: وقد علّق الأستاذ المؤلف علي قوله: «وليس بعدها ألف المثنّى أو الألف المبدَلة من التنوين» فقال: «أما التي بعدها ألف المثني، نحو: جزءآن، وكذا التي بعدها الألف المبدلة من التنوين، نحو: جُزْءا سيأتى حكمها في رقم ٣ من الحالة الرابعة».

ثم قال الأستاذ هارون (ص ١٠):

«وهمزة القطع فوق الألف البَدَلية إن كانت حركتها الفتحة أو الضمّة، نحو: أَمَرَ، أُمِرَ، أَكْرَمَ، أُكْرِمَ؛ وتحت الألف إن كانت مكسورة، نحو: إيمان والإيمان».

أقول: هذه أمور لا تستحق أن يُشار إليها فتدخل في «كتاب» علي أنها «قواعد» في رسم الهمزة. ثم إني لا أعرف هذا المصطلح الجديد، وهو «الألف البَدَلية»، ولم أقف عليه في المصطلح النحوي لدي القدماء ولدى المحدثين. ولم أدرك معناه ومغزاه!!

ومن هذه «القواعد المزعومة» التيوردت في هذا «الكتاب» قول الأستاذ هارون:

«وهناك حروف تدخل على الهمزة ولا تخرجها عن أوّليّتها، وهي:

١ـ أل التعريف نحو: الأمير، الأُبّهة الإجلال...

٢ـ لام القسم الداخلة علي الفعل نحو: لأسْعَيَنّ..

٣ـ اللام الجارة التي لم يَلِها أن المدغمة في لا، نحو: لأنّك، لإحسانه، لأُسرته...

٤ـ اللام الداخلة على المبتدأ أو الخبر، نحو: لأنتَ الصديق، إنّ الصديق لأخوك.

٥ـ باء الجرّ، نحو: بأمر اللّـه، بإرادته، بألوهيّته.

٦ـ همزة الاستفهام المفتوح ما بعدها، نحو: أأخرجُ...

٧ـ حرف التنفيس، نحو: سأقرأ...

٨ـ الفاء والواو، نحو: فإنَكَ أخي، وإنّك صديقي».

أقول: انتهت هذه «القواعد» في رسم همزة القطع، وإن المبتدئين الشداة ليصلون إلي هذا وهم يقرؤن أيّ نصّ مضبوط بالشكل فيه هذه المواضع، ولايخطئون بها دون أن يشار إليهم أن هذه «قواعد لرسم همزة القطع».

ثم نأتي إلى رسم «الهمزة آخر الكلمة» ص ١٢-١٣، قال الأستاذ هارون:

لهذه الهمزة حالتان:

الأولي: أن تُسَكَّن ما قبلها، أو يكون واواً مشدّدة مضمومة، فتُكتَب حينئذٍ همزة مضمومة

مفردة نحو: جُزْء، بُرْء، مِلْء، دَرْء، مَلُء، مُنْءٍ «اسم فاعل من أنأى»، ناءٍ (اسم فاعل من نأى)؛ ونحو: جاءَ، شاءَ؛ ونحو: رداء، برآء، ونحو: وُضوء قروء.

ومثال ما قبله واو مشدّدة مضمومة: التَّبوُّء.

أقول: قلت: ان كثيراً من مواضع رسم الهمزة حكمته «المواضعة» فأنت تجد من يكتب «مسئلة» في كثير من المخطوطات والمطبوعات التي نشرت قبل نصف قرن، كما تجد شيئاً آخر في المخطوطات وفي المطبوعات الأخري التي طبعت في الحقبة نفسها.

غير أني أقول: لو أن للهمزة صورة ثابتة في جدول حروف الهجاء فيكون عدد الحروف تسعة وعشرين بدلاً من ثمانية وعشرين لكان على من يكتب أن يضعها مفصولة أو موصولة بما قبلها أو بما بعدها، وبذلك نتخلص من هذا التردّد في رسمها على ألف أو واو أو ياء.

أقول: ودون هذا خرط القتاد، فكيف يتمّ ويُنجَز شيء من هذا؟!

وأقول أيضاً: ان صورة «الهمزة»، وهي رأس صورة العين، أي بعد قطع دورة العين أو ذَنَبه كانت من صنع الخليل بن أحمد، وكأن الخليل نظر إلي مخرج الهمزة وقربه من مخرج العين فاجتهد فوضع هذه الصورة. ولكن الكتَبَة طوال العصور كانوا يتخفّفون من رسمها، فانك قلما تجد صورتها في المخطوطات حتي ما كان من ذلك في القرون المتأخرة.

ومن هنا برزت مشكلة رسمها وكيف توضع، وكثر الاختلاف في ذلك.

ونمضي مع الأستاذ المؤلف في الصفحة (١٤) فنقرأ:

«الحالة الثانية: تَرسَم واواً في ثلاثة مواضع:

١ـ إذا كانت مضمومة بعد ساكن غير واوٍ أوياءٍ، وليس بعدها واو مَدّ، نحو: أرؤُس، أفؤُس، التفاؤل؛ ونحو: جُزْؤُه، سَماؤُه. ومنه: هؤُلاء، فإنّ ما قبلها في النطق ألف ساكنة، وإن كانت حُذفت في الخطّ تخفيفاً».

أقول: نعم، هذا هو الجاري الكثير، وإن كنت تجد من يكتب: جزءُه وسَماءُه.

ثم، أليس لي أن أقول: أين التخفيف الذي هو علّة حذف ألف «هؤلاء» خطّاً؟

ليس من تخفيف، ولكن الكتبة جروا على خط المصحف، وخطّ المصحف قديم، وربما كان للقِدَم أثر في عدم التفكير بتغييره،حتي قال أهل العلم:

«خطّان لايقاس عليهما خطّ المصحف وخطّ العَروضيّ».

ولو أن أهل العلم رجعوا إلي هذه الألفات التي حذفت من هذا وهذه وهؤلاء وأولئك، والسموات وغيرها، فأثبتوهاخطّاً في عصرنا لأفادوا. أفادوا المتعلم الطفل الناشئ، وأفادوا غير العربي من المسلمين وغيرهم الذين يتعلّمون العربية. وقد وجدت في الكتب التعليمية التي يتعلم بها الغربيون العربية شيئاً من هذا، فقد ردّوا هذه الألفات المحذوفة.

ولست أجد في الحذف تخفيفاً كما قيل.

ونمضي مع الأستاذ المؤلف فنقرأ الموضع الثاني من «الحالة الثانية» الذي جاء فيه:

«٢ـ اذا كانت [أي الهمزة] مضمومة بعد فتح غير واقعة بين واوَين من الكلمة، ولا قبل واو الجمع وهي متطرّفة علي ألف[1]؛ نحو: يَملؤه، يرزؤه، يَقرَؤه، يَكْلَؤكم، يَرْزَؤكم، «أُلْقِيَ الذكرُ عليه».

أقول: هذا حَسَن، ولكن كم يتّبع أهل العلم هذا؟ ألم نجد من يكتب: أقرأُه مثلاً؟

ونمضي في (ص ١٥) ونقرأ الموضع الثالث من «الحالة الثانية» وهي رسم الهمزة واواً:

«٣ـ اذا ضُمّ ما قبلها وهو غير واو مشدّدة بشرط أن تكون هي غيرمكسورة، نحو: جُؤجُؤَان، لُؤْلُؤَان، لُؤْلُؤك، يُؤاخذُ، مُؤاخذة، سُؤّال (جمع سائل)، وضُؤت، وضُؤْتَ، يوضُؤان، يَوْضُؤُون. ومنه: اؤْتمنَ الرجلُ (مبنيّاً للمجهول).

أقول: هذا مقبول، ولكنك قد تجد من يكتب «موآخذة»، ويَوْضؤون»، ومثل هذا في الخطّ القديم الكثير. وسنجد من المواضع مما ذُكِر فيه وَجْهان أو ثلاثة أوجه.

ومضي الأستاذ هارون فقال في هذا «الموضع الثالث»:

«وأما نحو: رُءُوس وفُئوس، فالمشهور فيه حذف الواو الأولي لكثرة استعمالها مخفّفةً؛ إذ تقول: فؤس ورؤس، وللقاعدة المشهورة:

«كلّ همزة مضمومة ولَيها حرف مَدّ كصورتها تُحذَف صورتها».

(١) علّق الأستاذ هارون فقال: أمّا الواقعة بين واوين نحو: وءول، والتي قبل واو الجمع وهي متطرّفة على ألف، نحو: يلجئون، فسيأتي حكمها في رقم ٤ من الحالة الرابعة.
أقول: وسيكون لي تعليق على هذا عند الكلام علي الحالة الرابعة.

أي تُرسَم مفردة، إلا اذا أمكَنَ وصل ما بعدها بما قبلها، نحو: فئس».

أقول: قول الأستاذ هارون «إذ تقول فُوس ورُوس» هو شيء لم يرد في الفصيح المشهور، بل هو من اللسان العامي الدارج الذي يتخفَّف فيه من الهمزة. وليس شيء منه إلا في بعض شواذّ القراءات (انظر: مختصر البديع لابن خالَوَيه، والمحتسب لابن جنّي).

ثم إن الكاتب أو القارئ حين ينظر إلي «فئوس» أو «شئون» كما هو جارٍ لدي إخواننا المصريين، يستشعر ما يشبه الياء، وكأن الحرف السابق للهمزة مكسوراً، وهذا غير صحيح، لأننا لا نعلم في أبنية جمع التكسير «فِعول» بكسر الفاء.

ونمضي مع الأستاذ هارون في كلامه علي «رُءوس» و «فئوس» فيقول:

«وفيها مذهب آخر: أنها تُرسَم بواوَيْن: رُؤُوس، فُؤُوس.

ومذهب ثالث: أن تُرسَم علي الواو الثانية بعد حذف الأولي. فُؤُس، رُؤُس».

أقول: قوله: «أن تُرسَم بواوَيْن» شائع كثير، ولكن كيف لنا أن نفهم المذهب الثالث، وهو: «أن تُرسَم علي الواو الثانية بعد حذف الأولي» ؟!

كيف السبيل الى معرفة أن الكاتب حذف الأولي ورسم الهمزة علي الواو الثانية ؟!

ثم ما هذه «القواعد المزعومة» التي تكون في ثلاثة مذاهب ؟

أعود فأقول: لو أن أهل العلم من أعضاء المجامع اللغويةوغيرهم اجتهدوا فوضعوا للهمزة صورة بين حروف الهجاء، ورسمت كالحروف الأخري مفصولةً أو موصولة بما قبلها أو بما بعدها، لأصبنا كثيراً وتجنبنا هذا العَلم الذي يقول بثلاثة مذاهب في رسم صوت هو كسائر الأصوات لا يختلف عنها قيد أُنملة.

ثم نأتي إلى «الحالة الثالثة» (ص ١٦-١٨) من الحالات الخمس التي نصَّ عليها المؤلف فقال:

«الحالة الثالثة: تُرسَم ياءً في أربعة مواضع:

١- إذا كانت مكسورة بعد متحرّك، نحو: سَئِمَ، يَئِسَ، مَلِئَه، تتَوَضَّئِين، تَوْضئِينَ، تَقْرَئِين، لم تَقْرَئي، القارِئين. وكذلك يومَئِذٍ (ومثل كَل ظَرف أُضيف إلى «إذ»، نحو: حينَئِذٍ، وساعتَئِذٍ).

وكذلك كل كلمة أوّلها همزة استفهام وثانيها همزة قطع مكسورة، نحو: أئفكاً، أئن، أئذا، أئنّا.

٢ـ إذا كُسرتْ وسُكّنَ ماقبلها، نحو: صائم، قائم، وُضوئه، هُدوئه، جُزْئه، جُزْئي، أسْئلة.

٣ـ إذا سُكّنَت وكُسرَ ما قبلها، نحو: برِئْتُ، برِئْتُ. ومنه الماضي والأمر والمصدر المهموز الفاء من باب الافتعال، نحو: ائْتَزر، ائْتزاراً، ائْتَزِرْ. ونحو: ائْتَمَنَ، ائْتماناً، ائْتَمِنْ.

ويُستثنَى من هذا الأخير ما إذا تقدّمَت فاء أو واو داخلة على الكلمة وأُمِنَ اللّبس. ففي هذهالحالة تحذف الألف الأولي وترسَم الثانية ألفاً، لوقوعها ساكنةً إثْر مفتوح، نحو: فأتَزر، فأتزار، فأتزِرْ، وأتَمنَ، وأتَمنْه.

وإذا تقدّمَت (ثمّ) جرَت قاعدة الأصل، نحو: ثم ائْتَزَر. وكذا إذا لم يُؤْمَن اللّبس جرَت قاعدة الأصل، نحو: فَائْتَمّ، من الائْتمام، لأنّه لو خرَج عن القاعدة لالتبَسَ بأتَمّ من الإتْمام.

٤ـ إذا تحرّكَتْ بغير الكسر وقد كُسِر ماقبلها، نحو: رِئَة، سيِّئة،طارئة، ناشئون، بُرُئا، يُهيِّئانه، مئون، لئلا.

أقول: عرفنا في هذه الحالة أن الهمزة المكسورة أو التي كسر ما قبلها أنها تُرسَم ياءً، فكيف جاز لنا أن نكتب «شئون» جمع شأن، و«مسئول» هذه الكتابة، وأن «النبرة» التى سميت لدي المعاصرين تسمية عامية «كرسي» هي كرسي الياء؟

ونأتي الي «الحالة الرابعة» (ص ١٩–٢٠) التي أشار إليها المؤلف فقال:

«الحالة الرابعة: تُرسَم مفردة في أربعة مواضع:

١ـ إذا وقعت مفتوحة بعد ألِف، نحو: تَساءَلَ، تَضاءَل، عَباءة، رِداءَين، راءَي، شاءا، ردائين.

٢ـ إذا وقَعَت مفتوحةً أو مضمومة بعد واو ساكنة، أو بعد واوٍ مشدّدة مضمومة، نحو:أسبَغَ وضوءه، ضَوْءُه شديد، إنّ تبَوُّءَكَ تبَوُّءَه، ضَوْءان.

٣ـ إذا وقعت مفتوحة بعد صحيح ساكن، وقبلَ ألف التنوين أو ألف التثنية، نحو: جُزْءاً، جُزءان. (وأمّا إذا تَلَتها ياء المثنّي فإنها تكتَب علي الألف نحو: جزأين، وترأين كما سبق).

وفي هذه الحالة إذا أمكن وَصْل ما قبلها بما بعدَها رُسِمت علي نَبرْة، نحو: دِفْئاً،دِفْئان، شيْئاً، شيئان.

٤ـ إذا وقعت مضمومةقبل واود مَدٍّ في نحو زِنةَ مفعول أو فَعول، أو كانت قبل التوسّط مرسومة على ألف أو مرسومة مفردة، وذلك نحو: مرءوس، موءودة، دءوب، وءول (مبالغةمن وأّل بمعني لجأ)، قرَءوا، جاءوا.وفي هذه الحالة أيضاً اذا أمكن وصل ما قبلها بما بعدها رُسِمت على نبرة، نحو: مسئول، سءول، قئول.

أقول: أكثر هذه القواعد مسألة مواضعة وإلا فهل من علة مانعة أن لا نرسم الهمزة على واو في حال كونها مضمومة وقبلها واو ساكنة، نحو: ضوؤه، ولِـمَ بحسب القاعدة هذه التي تقدمت قبل أسطر أن ترسم مفردة.

ثم إن النبرة التي ترسَم عليها الهمزة تشعر أنها ياء كما في قولنا سُئِل، ورسمها علي الياء لا علاقة له بضم ما قبلها، إذا كان هذا فكيف أفهم رسمها في «مسئول» و «سَئول» علي نبرة؟

إن القرئن الصوتية تدعو إلي رسمها علي واو يليها واو الصيغة فأقول: مسؤول وسَئول كما أقول: شؤون، والهمزة في كل ذلك علي واو تليها واو الصيغة.

وأعود إلي الأستاذ المؤلف في «الحالة الخامسة» هي ٢٠-٢١ فأجده يقول:

«الحالة الخامسة: تُرسَم علي نبرة إذا كانت مسبوقة بياء ساكنة نحو: هيئة، جيْئَل، بيْئَس، بيئَة، شيْئُكَ، فيْئُهُ، باشيئِه، فيْئِه.

وكذا اذا كان حقها أن ترسم مفردة وأمكن وصل ما قبلها بما بعده، كما في ٣، ٤ من الحالة الرابعة.

أقول: انتهي الكلام علي أحوال رسم الهمزة، وقد رأينا التردّد في رسمها وأن الذي قيل في أكثر هذه القواعد لم يقم على أساس من العلم الصوتي أو غيره، ولذلك وجدنا من يذهب إلى غير هذا الرسم، كما وجدنا أن في بعض المواضع ثلاث طرائق في الرسم.

ومن هذا ما ذهب إليه نفر من أعضاء المجمع العلمي العراقي في كتابة «هيأة» ورسم الهمزة فيها علي ألف خلافاً لما في القاعدة التي مرّت في الحالة الخامسة، وليس لنا أن نقول

في جملة هذه الطرائق ولا أقول «قواعد» إنها شيء من علم قد استقرت أصوله وقواعده.

إن القول بمصطلح «رسم الهمزة» مفيد، وذلك لأن الهمزة لا مكان لها في الحروف الهجائية، وتبقي المسألة على الاجتهاد الفردي إلا مسائل محدودة وهي المواضع التي ترسم فيها مفردة.

وإني لأفيد من الهمزة التي تُرسَم مفردة فأعدُّها حرفاً كسائر الحروف الهجائية، ولا أعتبر ما قيل فيها لورودها مفردة، كأن تكون متطرّفة قبلها ساكن أو ألف. أو شيء آخر.

ولورود الهمزة محمولة على ألِفٍ أو واوٍ أو ياءٍ أو ورودها تحت الألف مكسورة ظن الكتبة من الشداة وغيرهم، وقد يكون من هؤلاء أهل علم، أن الهمزة في نحو: «شيء» و «بريء» و «جريء» محمولة على الياء، فكتبوا: شئ وبرئ وجرئ. ومثل هذا يكون في الكتب المطبوعة خاصة.

أخلص من هذا كله أن رسم الهمزة علي ما قيل فيه من ملاحظات وضوابط بقي فيه الأمر مختلفاً. ثم إن هذه الضوابط لايسلم كثير منها من الضعف، ولو أننا أفرغنا للهمزة مكاناً بين الحروف العربية سواءً بسواء لخلصنا إلى ضبط وصحّة ولتجنبّنا هذه المسائل التي تقف في عملية التعلّم حائلاً.

ثم آتي إلى الباب الثاني من هذا الكتيّب (ص ٢٢-٣٤) فأجد المؤلف يقول في «الألف اللينّة»:

«وهي التي لا تقبل الحركة. ولها موضعان: الوسط والطرف».

أقول: قلت في مصطلح «اللينة» شيئاً في أوّل هذا الموجز، وأشرت أنها وصفت بـ «اللين» لأن أهل العلم من القدامى وتبعهم المحدثون قد قابلوا بها الهمزة التي عدّوها «ألفاً يابسة».

وقلتُ: إن هذا مستبعد في العلم كما أدركه أهل الصنعة من المحدثين، وأن الهمزة غير الألف مخرجاً وحيّزاً وصفة.

وأقول أيضاً: إن «الألف» حركة طويلة، وهي فتح طويل، فليس لنا أن نصفها بعدم الحركة، ولا تقبل الحركة، وأنها ساكنة.

إن نفراً من أهل العلم القدماء قد أدركوا هذه الحقيقة الصوتية في قولهم: «الحركات أبعاض حروف المدّ» (انظر «الخصائص» لابن جنّي).

ثم قال المؤلف في «الألف الليّنة وَسَطاً»:

«ترسَم ألفاً مطلقاً سواء أكان توسّطها بالأصالة أم كان بغيرها، فالمتوسطة بالأصالة نحو: قالَ، قامَ، صامَ، نامَ».

أقول: لا أدري لِـمَ لم يأت بفعل يائي نحو: باعَ، والألف فيه كالألف في الأفعال المذكورة، و«الأصالة» متوفرة؟

ثم إني أقول: إن قول المؤلف في هذه الألف المتوسطة هي بالأصالة، وهو يريد بذلك أن أصل قالَ وصامَ، ونحوهم: قَوَلَ وصَوَمَ، وكذلك أقول في «باعَ» إن أصلها بَيَعَ، علي هذا النحو بحسب أقول أهل العرف الأقدمين.

غير أني أقول: إن هذا الأصل قد صاروا إليه بالنظر، ذلك أنهم وجدوا الواو في المصدر وهو قَوْلٌ، وصَوْم فحكموا بهذا الأصل وجعلوه بفتح الأول والثاني، فاهتدوا إلي قولهم: تحرّكت الواو، وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً.

وكذلك يقال في «باعَ» وأصلها «بَيَعَ»: تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً.

وإلي أن أصيف «خاف» وأصلها «خَوِفَ» فأقول بحسب هذا: تحركت الواو (أي بالكسر) وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً.

أقول: إن هذا الأصل لهذا الفعل واو كان أم يائياً أي قَوَلَ، و «بَيَعَ»، شيء قرّرْناه بالنظر، ولم نقف عليه في تاريخ العربية وإن كان في المصدر واو وياء.

أقول: والذي ينبغي أن يقال: إن الألف في «قالَ» و «باعَ» أصل بدأت به العربية.

ونعود إلي المؤلف فنقرأ:

«والـمتوسّطة عَرَضاً نحو: فَتاهُ لَيْلاايَ، بمُقتَضاه.

ونحو: يخشاه، يرضاه، يخشاني.

ونحو: إلامَ، عَلامَ، حَتّامَ».

أقول: إن هذه الألف ليست متوسطة، وهي متطرفة، ولكنها توسطت بسبب ما أضيف إلي الكلمة كما في: فَتاهُ، ليلايَ، بمقتضاه.

وبسبب ما لحق الأفعال من ضمائر المفعول به كما في: يَخشاهُ، يَرْضاهُ، يخشاني. وبسبب مدخول الأحرف كما في: إلامَ، عَلامَ، حتّامَ.

إن الألف في هذه الموادّ كانت ياءً في: فَتَي، لَيْلَي، مقتَضَي، يَخْشَي، يَرضَي، إلى، علَى، حتّى، وهذا هو مسألة رَسْم، والألف باق علي حقيقته الصوتية سواء رُسِمَ أَلفاً قائمة كما في «عَصَا» أو ألفاً بصورة الياء كما في «فَتَى» وكلاهما ألف مقصورة، والمسألة لا تتجاوز حدّ الرسم.

ومن هنا ليس لنا أن نقول إنها متوسطة بسبب ما جاء بعدها من ضمير أو غيره.

ونعود إلي المؤلف في «الألف اللينة طَرَفاً» فنجده قائلاً:

«ترسَم ياءً في سبعة مواضع، وفي غير هذه المواضع تكتب بالألف.

وهذه هي المواضع السبعة التي تكتَب فيها بالياء:

١ـ في كل اسم ثلاثي ألفه منقلبة عن ياء.

حاشية هنا للمؤلف هي: «أما المنقلبة عن واو كالقفا والعصا والعُلا والحجا، فترسم ألفاً. وكذلك الألف المجهولة الأصل كالدّدا (اللهو واللعب)، والخَسَا؛ (الفرد من العدد)، والزَّكا: (الشفع من العدد)، إذ لم يعرف لتلك فعل ولا مشتق آخر.

وهذه هي طريقة البصريين، وأما الكوفيون فيستثنون من هذه القاعدة كلّ ما كان وزن فُعَل (بضمّ ففتح) أو فِعَل (بكسر ففتح)، فإنهم يكتبونه بالياء، واويّاً كان أو يائيّاً، نحو: العُلا، الحجا، العدا، يكتبونها جميعاً بالياء: العُلي، الحِجي، العِدَى مع أن أصلها الواو من العلوّ والحَجْو والعُدوان.

وهناك مذهب ثالث يكتبها وهي ثالثة بالألف مطلقاً، سواء أكانت منقلبة عن واو أم عن ياء». انتهت الحاشية.

أقول إن الألف هي ألف سواء رُسِمت قائمة أم على صورة الياء فلا تختلف الألف في «عَصَا» عن الألف في «فَتَى».

ثم ان ما أثبته المؤلف في حاشيته في مسألة الرسم هذه يثبت أن القدماء قد تخبّطوا في اختلافهم بصريين وكوفيين فزادت المسائل، وكان حقها أن تكون شيئاً واحداً. وأما الأصول فإن المتعلّم يصل إليها من معرفة المشتقات.

٢ـ في كل اسم عربيّ زائد على ثلاثة وليس قبل آخره ياء، نحو: صُغْرَي، كُبْرَي، حُبْلَي، حجْلَي، ضِرْبَي، صرْعَي، قَتْلَى، عَذارَى، سُكارَى، حيارَى، مُرْتَضَى، مصطفَى، تَتْرَى، وحاشَي التنزيهية نحو: «حاشَي للّه».

وقد علّق المؤلف على «تَتْرَى» و «حاشي» فقال في الأولي: قيل ألفها للتأنيث فلا تُنَوَّن. وقيل للإلحاق بنحو جعفر فتُنَوَّن، وعلى الحالين تكتب ياءً، وأصلها وَتْرَي، أبدلت واوها ياءً.

وقال في الثانية: لأنها اسم على الصحيح، بدليل تنوينها في قراءة أبي السمّال: «حاشا لله» وإضافتها في قراءة ابن مسعود: «حاشَ للّه».

أقول: إن هذه الأقوال لاتمس الألف في حقيقتها بل تبقي ألفاً، والمسألة مسألة رسم أطالت الطريق على الـمتعلّم.

وأضاف المؤلف تكملة لما ورد في الفقرة الثانية قوله

وإن كان قبل آخره ياءٌ رُسِمت ألفاً مطلقاً نحو: دنيا، قضايا، رَيّا، مَحيّا، ثُرَيا، إلاّ «يَحْيَى» علماً فإنها تُرسَم بالياء.

أقول: وقالوا في «يحيى» العلم إنه خالف طريقة الرسم فلم تُرسَم ألفه قائمة للتمييز بينه وبين الفعل «يَحْيا».

أقول: هذا القول كأنه مُوَجّه إلي غير العرب من الأعاجم فلابد أن تكون علامة فارقة ليهتدي الأعجمي إلى أن هذا اسم، وهذا فعل. إن معرفة الاسم من الفعل مستغنية عن هذا كله الذي يشبه ما يوضع في الطرق في عصرنا من إشارات تنبئ المارة أن هذا الطريق لا يُطرَق، وان الآخر مباح فيه المشي.

ثم إن هذه الضوابط مسألة رسم وأي ضير أن تكون «دنيا» وسائر المواد بعدها تكتب بالياء «دُنْيي» بحسب ما ذكر من القاعدة، وإني أعكس القضية فأقول: أي ضير أن ترسم الألف في «صغري» والكلمات التي ذكرت بعدها ألفاً قائمة «صُغْرا» ونتجنّب هذا الإشكال.

وقال المؤلف في الفقرة الثالثة:

٣ـ في أربعة أعلام أعجمية، وهي: مُوسَى، كِسْرَى، بخارَى.

أما غيرها من سائر الأعلام الأعجمية فيرسم بالألف نحو: دارا، زَليخا، يافا، بِنْها، سَبْرا.

زقول: إنها مسألة مواضعة واتفاق، وإلا فأي علة في هذا التمييز، وكل الأسماء أعجمية؟

٤ـ في خمسة أسماء مبنية، وهي: لَدَي، أنّي، متَي، أُولَي (اسم إشارة)، الأُلَي: (اسم موصول)، أما غيرها من الأسماء المبنية فترسَم ألفاً نحو: مهْما، أنا، إذا.

٥ـ في كل فعل ثلاثي ألفه منقلبة عن ياء، نحو: سَعَى، مَسعَى، رَعى، رَمَى.

فإن كانت الألف منقلبة عن واو رُسِمت ألفا، نحو: دَعَا، عَزَا، عَفا.

أقول: كان ينبغي أن يقول: رسمت ألفاً «قائمة» وهذه الصفة مقتضاة لأن الألف في سَعَي ورَمَي كالألف في دَعَا وعَفَا، ولا عبرة بالرسم.

وقال المؤلف: وبعضهم يكتب هذا النوع كله بالألف، وليس بشيء.

أقول: لم يُسمِّ المؤلف «بعضهم» وهم غير واحد ضرورة، وأراد بـ «الألف» الألف القائمة «لا المرسومة ياءً».

٦ـ في كل فِعلٍ زائدٍ على ثلاثة إذا لـم يكن قبل الألف ياء نحو: أهْدَى، اهتَدَى، آتَى، خلَّى، صلَّى.

ومنه: تَمطَّى، وتسرَّى، وتَقَضَّى الطائر، أي انفضَّ، وأصل هذه الثلاثة: تَمطَّطَ، وتَسرَّر، وتَقَضَّضَ، ألفاتها مُبدَلة من حرف صحيح.

واذا كان قبل ألفه ياء رُسِمت ألفاً، كراهةَ اجتماع صورتَين، كيَحْيا، استَحْيا،و تَبيًّا، تَزيًّا.

٧ـ في أربعة أحرف هي: إلى، علَى، حتى، بلَى.

وأما سائر الحروف فتكتب ألفاً، نحو: لا، هَلاَّ، خلَا، عَدا، حاشا.

وقال المؤلف:

وهناك قاعدتان كُلِّيّتان:

١ـ ما كانت فاؤه أوعينه واواً كُتِبَ بالياء نحو: وَعَي، وَقَي، الجَوَي، الهَوَي.

٢ـ ما كانت عينه همزة كتب أيضاً بالياء، نحو: بأَى (من البأْو، وهو الفخر)، وشأَى (من الشأْوْ بمعنى السَّبْق)، وفأَى (من الفأْو بمعنى الضَرْب) وذلك لأنهم كرهوا في هذا اجتماع الألفين.

أقول: وأخلص من هذا في هذه المسائل السبع إلى أن المسألة تتصل بالمواضعة، وهي مسألة رسم تتصل بصاحب الخطّ الكاتب، وليس المعرب المتكلّم.

ثم آتي إلى ضرب من «اللعب» في هذا الأمر المتصل بالرسم فقد ذكر المؤلف في «تنبيه» له:

ذهب بعضهم إلي أن اليائى يكتب ألفاً [أراد قائمة] في سبعة مواضع:

١ـ في السجع، مشاكلة لكلمة أخرى مرسومة بالألف [أراد القائمة] نحو:

سامِح أخاك إذا هَفَا، وأنْجِدّه اذا (هَوَا).

أقول: كأن الأمر يتصل بالقارئ وحده، وكأن صاحب هذه القاعدة المزعومة قد قصده دون غيره من قائل أو سامع. أليس هذا من الألاعيب!!

٢ـ في القافية، وذلك في القصائد المقصورة كمقصورة ابن دريد:

إمَّا تَرَي رأسيَ حاكيَ لونُهُ ... طُرَّةَ صُبْحٍ تحتَ أذيال الدُّجا

واشتَعَلَ المبيضُّ في مُسْوَدِّه ... مثل اشتعال النار في جمر الغَضَا

كأنّه الليلُ الهيمُ حلَّ في ... أرجائه ضوءُ صباحٍ فانْجَلا

أقول: وهذا شئ آخر من الألاعيب، كأن صاحب القول راعَى عينَي القارئ!!

وعلل الأستاذ هارون ذلك فقال: وذلك لتستوى القوافي في الصورة الخطيّة!!

٣ـ في المشاكلة بقصد الجناس، كقوله:

يا سيِّداً حازَ رقيّاً ... بما حَباني و (أوْلا)

أحسنْت بِرّاً فقُلْ لي ... أحسَنْتَ في الشكر أوْلا

أقول: أليس هذا من العبث؟

٤ـ في المشاكلة بقصد التورية، كقوله:

بروحَي بَدْراً في الندَي ما أطاعَ مَن ... نَهـا وقـد حـازَ المعالي وزانَهـا

يُسائلُ أن ينْهَـي عن الجود نَفْسَـه ... وها هو قد بَـرَّ العُفـاةَ (ومانَهـا)

معناه القريب من «مانه يمونه، إذا قام بكفايته من النفقة؛ لمناسبة البِرّ، ومعناه البعيد أنّه لم يَنْهَ عن الجود نفسه.

٥ـ قصد المعاياة والإلغاز، كقوله:

أقولُ عبد الله لـمّا سناؤُنا ... ونحن بوادي عَبْد شَمْس وَهاشِم

قصده «وَهَي» يَهي، أي ضعُفَ، و«شم» أمَر، من شامَ البرقَ أو السحاب، إذا نظره. ولكنه يرسُم «وهاشَم» مجانَسة لعَبْد شَمْس؛ ليحمله علي اللُّغْز.

أقول: أليس هذا كله في الجناس والتورية والإلغاز ضربا من العَبَث؟ فهل يقيم على هذا علماً في «الرسم»!!

٦ـ ما ورد مقصوراً وممدوداً بلغتين: كالحَلْوَي والحَلَواء، والزانَي والزِّناء، يصحّ أن يكتب الحَلْوا، والزَّنا بالألف.

٧ـ ما ورد مهموزاً مُجرَي مَجْرَي المثل، كقَرَيْتُ بمعني قَرأْت، يصحّ أن يكتب في حال تجريده من الإسناد، قرأ، وحقّهُ في هذه اللغة أن يُكتَب قَرَي، وكذلك أبْطَيْتُ في أبْطأْت، يصحّ أن يكتب في حال تجريده، أبْطَا، وحقّهُ أن يُكتَب أبْطَى.

وجاء في (ص ٣١) قول المؤلف في «معرفة الواويّ واليائيّ»:

«يُعرَف ذلك:

١ـ بالتثنية: كعَصَوَين وفَتَيَين، في عَصاً وفتىً.

٢ـ بالجمع، كمَهَوات ورَحَيات في مَهاً ورَحى.

أقول: إن «مَهَا» اسم جمع، واحدها «مَهاة».

٣ـ بالمصدر، كالغَزْو والسَّعْي في غَزَا وسَعَى.

٤ـ اسم المرّة، كالعَدْوَة والسَعْية من عَدا وسَعَى، أو اسم الهيئة كالرِّعْية من الرَّعْي.

٥ـ بالمضارع، كيَغْزو في غَزا، ويَقْنى في قَنَى.

٦ـ بالاسناد لضمير الفاعل، كسَمَوْتُ وهَدَيْتُ في سَما وهَدَي، وكسَمَوا وهَدَيا فيهما أيضاً.

وجاء في «الألف المبدلة من ياء المتكلم» (ص ٣٣):

تكتب ألفاً على الأرجح، نحو: يا حَسْرَتا، وأَسَف «ورسمت في المصحف ياءً».

«والألف المُبدَلة من نون التوكيد الخفيفة»

مذهب البصريين كتابتها بالألف، وهو رسم المصحف، نحو: «وليَكونا من الصاغرين»، «لَنَسْفَعاً بالناصية»، وقول الأعشي:

ولا تَعبُدوا الشيطانَ واللّهَ فاعْبُدا

ومذهب الكوفيين كتابتها بالنون، وذلك في غير المصحف.

أقول: ومذهب الكوفيين أحقّ لأن الالف بدل، والأصل نون.

«والألف المُبدلة من نون إذَن»

يكتبها البصريون ألفاً «إذاً»، وهو رسم المصحف.

وكتبَها المازنيّ والمبرّد بالنون: «إذن».

وقال الفراء: إن أُعملَتْ كُتبت بالألف، وإلا كُتبَتْ بالنون.

والذي عليه المعاصرون الآن كتابتها بالنون مطلقاً.

أقول: وفي هذا إحقاق لما يُلفظ به.

ويُروَى عن المبرّد أنه قال: أشتَهي أن أكوِيَ يدَ من يكتب «إذَن» بالألف؛ لأنها مثل أنْ ولَنْ.

أقول: انتهى هذا الباب بخيره وشرّه وفيه مواضعة لاتخلو من تعسُّف خلقت اضطرابا في هذا العلم اللغوي.

وهذا هو الباب الثالث (ص ٣٥-٣٨) في «الحرف التي تزاد، وأشهرها الألف والواو» جاء فيه:

«زيادة الألف:

تزاد الألف وسطاً في كلمة (مائة) مفردة أو مركبة لخمسمائة وتسعمائة».

أقول:

هذا ما ورد في الكتاب، ولم يذكر المولف ما يردّده غير واحد من أن زيادة الألف كانت للتفريق بين العدد «مئة» وبين حرف الجر «من» مع لضمير الهاء في «منه» في الحقبة التي سبقت النّقْط، فالعدد من دون الهمزة هو «مـه» مع إهمال التاء أيضاً، وهو في هذه الحال مثل «مـه» وهي «من» الجارة مع مدخولها.

أقول: إذا كان هذا صحيحاً من الناحية التاريخية فهل صنعوا مثل ذلك في الكلمة «فئة» وهي التي تلتبس بـ «فيه» بعد إهمال الأولي من الهمزة ونقطتي التاء، وإهمال الياء من الثانية؟

لم نقرأ شيئاً من ذلك، وأظن أن ما قيل في «مئة» حديث ملفّق. ولكني أقول أن زيادة الألف في «مائة» ليس أمراً عامّاً، ذلك أنك تجد من النساخ من كتب «مئة».

وجاء أيضاً: «وتزاد طَرَفاً في موضعين:

١ـ بعد واو الجماعة، نحو: خَرَجُوا، وذَهَبُوا، واخرُجَوا واذْهَبُوا. لا بعد الواو التي هي جزء من الفعل، نحو: يدعُو الـمُصلّون، ونحن نَدْعُو، وأنتَ تَدْعُو.

أقول: قوله: تزاد بعد واو الجماعة مستشهداً بالفعل الماضي المسند إلى جماعة الذكور، وكذلك الفعل الأمر المسند لجماعة الذكور، مُستغنٍ عن إضافة المؤلف اللاحقة وهي قوله: لا بعد الواو التي هي جزء من الفعل...

فهذه الزيادة المضافة حشو لا فائدة فيه، والعبارة الأولى كافية.

ثم إني أقول: ما معنى هذه الزيادة؟، وكأن المؤلف عَجَز أو قل لم يهتد إلى علّةٍ، ولو كانت ضعيفة، تشرح وتفسّر هذه الزيادة.

وأذكر أن دعوة قديمة أوصت بحذف هذه الواو التي لا تدلّ على شيء، أطلعتها بعض أهل اللغة منذ نصف قرن ونشرت في مجلة «الرسالة» المصرية، ولكن الدعوة لم تلقَ القبول.

ولم يكتف الـمؤلف بإضافته غير المفيدة التي توجّه بها إلي التلامذة الشداة دون أن يصرّح بذلك، بل أضاف ثانية ما هو أكثر منها مما يدخل في الإخلال والفضولة، وهو قوله:

«ومن الخطأ كتابتها بعد واو الجمع اللاحقة لجمع المذكر السالم وملحقاته، نحو: مسلمو المدينة، فلاّحو القرية، بنو الوَطَن، فهذه واو جمع لا واو جماعة. كما أن من الخطأ إهمال كتابتها بعد واو الجماعة في المسنَد إليها لتعظيم الـمفرد في نحو: «تَفَضَّلُوا» في خطب الـمفرد العظيم، فلا يصحّ إهمال كتابة الألف في مثل هذا».

أقول: هذه إضافة أخرى هي من قبيل الحشو، وليس «حَشْو اللوز أينج» الذى عرفه اللغويون. والقول الأول كاف ومستغنٍ عن هذه الزيادات.

ثم إن قوله في الواو فى «خَرَجواَ و «اخْرُجوا» هي واو جماعة لا واو جمع» ما معنى هذا؟

وهل حاجة أن نقول ما قال المؤلف في قوله: «تَفَضَّلُوا» في خطاب المفرد للتعظيم!! إن الواو هنا واو جماعة، وإن كان المخاطب مفرداً.

ثم إني أقول: ما العلة في زيادة الواو في «خَرَجوا»، وعدم زيادتها في «مدرسو المدنية» ولو أن أحد الشداة زادها هنا كان خطأً؟

إنها «مواضعة» ولِمَ كانت هذه المواضعة التي فرقت بين الفعل والاسم في مسألة لا تتصل بسبب لغوي مقنع؟

وجاء في الموضع الثاني قول الـمؤلف:

«٢ـ في آخر بيت الشعر إذا كانت للإطلاق نحو قول عمرو بن كلثوم:

قِفي نَسْألْكِ هل أَحْدَثْتِ صرْماً لوَشْكِ البين أم خُنْتِ الأمينا».

أقول:

وألف الإطلاق تعني إطلاق فتحة النون من «الأمين» المنصوب على أنه مفعول به. وإطلاق الفتحة هو مدُّها فترسَم ألفاً.

وكان على الـمؤلف أن يضيف نظير هذه الألف التي وردت في قوله تعالى:

«وبلَغَت القلوب الحناجر وتظنّون باللّه الظُّنونا» ١٠ سورة الأحزاب.

فالألف في «الظنونا» هي من إطلاق فتحة النون.

وجاء في «زيادة الواو (وسطاً) في قول المؤلف:

«١ـ (أولي) الإشارية، وممدودها (أولاء) ومثله (أولئك).

وعلّق المؤلف على (أولاء) فقال: إلا إذا كانت مسبوقة بـ «ها» للتنبيه نحو: هؤلاء، فلا تزاد بعدها الواو.

وقال المؤلف: ولا تزاد في (الأُلى) الموصولة، نحو قول المجنون:

مَحَا حُبُّها حُبَّ الأُلَي كُنَّ قبلها وحلَّتْ مكاناً لم يكُنْ حُلَّ من قَبْلُ

ولا في ممدودها (الأُلاء) كقول كُثيِّر:

أَبَى اللّهُ للشُّمِّ الأُلاءِ كأنَّهُمْ سُيوفٌ أجادَ القَيْنُ يوماً صقالَها

٢ـ أولو وأولي بمعنى أصحاب، نحو «وأولُو الأرحام»، «لآياتٍ لأولي النُّهَى».

٣ـ أولات بمعنى صاحبات، نحو: «وأولات الأحمال».

أقول:

وزيادتها في هذين الموضعين مواضعة فقد جروا على هذا، فان زيادتها في «أولى» الاشارية و«أولاء» المحدودة تثبت هذا، وذلك لأن ضمة الألف الأولى تغني عنها، ولكنها مع ذلك ترسم.

وقال المؤلف: «وتُزاد (طرّفاً) في موضعين:

١ـ كلمة (عمرو) بشرط أن يكون عَلَماً غير مضاف لضمير، وغير مصغّر ولا مقرون بأَلْ أو منسوب أو منصوب مُنوَّن. فإذا فَقَدَ شرطاً من هذه الشروط الستة لم تلحق به الواو.

٢ـ بعد ميم الجمع التي أُشبِعَت ضمَّتُها نحو: إلَيكُمو وعلَيكمُو، وبعضهم يحذفها».

أقول: إن لزيادة الواو في «عمرو» سبأب تاريخيـًا وهو أن ما ندعوه «الشكل» في الكلمة أي الضبط بالحركات لم يكن معروفاً، وبقي غير معروف حتي بعد حقبة أبي الأسود الدؤليّ

الذي إليه ينسب وضع الشكل، فكانوا لا يميّزون بين «عُمَر» و «عَمْرو» إلا بوضع شيء أو علامة فارقة، وهي الواو التي اهتدوا.

وقد بقيت هذه الواو أثراً لا قيمة له بعد شيوع «الشكل».

وأما إشباع ضمة ميم الجمع فهي غير لازمة كما أفاد المؤلف، ولكنها لازمة في لغة العروضيين.

ثم آتي إلى «الباب الرابع» وهو في «الحروف التي تُنقَص في (ص٣٩-٥٣) جاء فيه:

«الحروف التي تُنقَص أشهرها: الألف، وأل، والواو، والياء والنون.

## نقص الألف أوّلاً

١ـ نقص ألف «ابن» و «ابْنة»:

(٢) إذا وَقَع أحدهما مفرداً نَعْتاً بين عَلَمَين مباشرين أوّلُهما غير منوّن، وثانيهما مشهور بالأُبُوّة ولو ادّعاءً، بشرط ألا يكون أوّل سطر. ويشمل العلم الاسم الموضوع للعلمية كمحمّد وعليّ، والكناية عمّن لا يُعرَف، نحو: فلان بن فلان، وهَيّ بن بَيّ، والكنية النحويّة المصدّرة بـ «أب» أو «أمّ»، وكذلك اللقب كزَيْن العابدين.

وذلك نحو: عيسي بْنُ مريم، مريم بْنَة عِمران، أبو بكر بن أبي قُحافة، عبد الله بْنُ أمّ مكتوم».

أقول:

قال المؤلف: «إذا وقع أحدُهما [أي ابن أو ابنة] مفرداً نعتاً بين عَلَمَيْن مباشرين أوّلُهما غير مُنَوّن، وثانيهما مشهور بالأُبُوّة ولو ادّعاء....».

أسأل هنا: ما معني مباشرين، والجواب: أن كلمة «ابن» النعت لابدّ أن تقع بين علمين الثاني منهما أبٌ للأوّل ولو ادّعاءً.

أقول: إن هذا الشرط ينفي أن يكون حذف الألف قد صير إليه لعلة صَوتية، وهي الوصول إلى الباء الساكنة من كلمة «ابن» حين نقول: جاء محمدُ بنُ عليّ، فالضمة في «محمد» لا تصل أو تجاور سكون الباء في «ابْن» إلاّ بعد حذف الألف.

وهذه العلة توجب حذف الألف من «ابن» إن كانت بين عَلَمَين أيّاً كانت علاقة الأول مع الثاني من حيث القرابة.

إن هذا الشرط باطل لِـما بيّناه.

ثم إن قوله: «... أوّلهما غير مُنوّن» ممّا لا أعرفه ولم أجده، وهو إن وُجِدَ فهو باطل أيضاً بسبب ما كان من العلة الصوتية في حذف ألف «ابن»، والألف لابدّ من حذفها سواء كان العَلَم الأول منّوناً أم غير مُنوّن، فأنت تقول: جاء محمدُ بن عليّ كما تقول: جاء أحمدُ بن عليّ.

وأما قول الـمؤلف: «بشرط ألا يكون [أي ابن] أول سطر» فهو شيء كان ينبغي ألا يكون في هذا الكُتيّب، وذلك لأن هذا الأمر شيء يتصل بالاتفاق والمصادفة. وهو أن ينتهي السطر بالعلم «محمد» مثلاً، ثم تكون كلمة «ابن» في أول السطر التالي، وهذا يقتضي أن تكون كلمة (ابن) بالألف.

وقال الـمؤلف: «ولا تحذف [أي ألف ابن] من نحو: رحم الله الحسن والحسين ابنَي عليّ، لأنّه مثنّى، ولا من نحو: قال محمد هو ابن مالكٍ لعَدَم المباشرة.

أقول: هذا صحيح لأن التركيب قد تغيّر، مع وجود العلّة الصوتية.

وقال المؤلف:

(ب) إذا وَقَعا [ابن، ابنة] بعد (يا) التي للنداء، نحو: يا مَنَ الذي دانَ له المشرقات»، يابْنَةَ عبد اللّه.

(ج) إذا دَخَلَت عليهما همزة الاستفهام، نحو: أَبْنكَ هذا (وكذلك تحذَف كل همزة وصل دخل عليها همزة الاستفهام نحو: ﴿اصطَفَى البنات على البنين﴾. انطلاقك الآن؟

أقول: وهذا كله (أي حذف الألف من ابن) أمر تقتضيه الخفّة التي تكون بوصل الكلمة بأخري بحيث تكون الجملة بعضها آخذ برقاب بعض كما قيل.

وقال الـمؤلف:

«٢ـ تنقص ألف (رسم) في البسملة الكاملة: بسم الله الرحمن الرحيم، وأما «باسْمِكَ اللهُمّ» فتبقى معها الألف».

أقول: إن هذا الحذف للألف لم يتمّ إلا في هذا الموضع، وذلك كما قيل لكثرة ترداد عبارة البسملة، فهي تقال في أوائل السور، ومنهم من عَدَّها آية.

إن كثرة الترداد لهذه العبارة غير موجبة للحذف، وإن الذي قد يسّهل الحذف أنها ساقطة لفظاً فسقطت خطّاً في رسم المصحف بادئ ذي بدء، ثم سقطت خطّاً في غير رسم المصحف في قول الناس وكتاباتهم حين ترد حيث يجب أن ترد.

وإذا كانت الألف قد سقطت هنا فذلك أيضاً لعلة صوتية، وهي أن الألف ترسم هنا في أوّل لفظ «اسم» وذلك من مواضع وجود ما سُمّي «همزة الوصل»، وهذا السِّياق يوجب أيضاً حذفها في قولنا: «باسمك اللهم» ولكن العادة احتملت رسم الألف فلم تحذف، ومثل هذا أننا قلنا في «ابن» الذي لم تحذف ألفه في قولنا مثلاً: «قال ابن مالك» مع وجود ما يدعو إلى الحذف.

وقال المؤلف:

«٣ـ تنقص ألف (أَلْ).

(أ) إذا دَخَل عليها اللامُ، نحو: «إنَّه لَلْحقُ، لَلْعَمَل الصالح أبْقي، يا لَلْرِجال، لِلَّذي، لِلَذَين».

أقول:

وحذف ألف (أَلْ) هنا أمر يستر موقع «أَلْ»، وهو أن الكلمة المحلاة بهذه الأداة واقعة في دَرْج الكلام، و«أل» قالوا في همزتها إنها «همزة وصل» فهي لابد أن تسقط في الدرج لان المعرب لا يخرجها في نطقه، وحيث سيقت باللام للتوكيد، أو اللام للجرّ تخففوا من هذه اللام خطّاً كما تخفّفوا منها نطقاً.

(ب): إذا كانت [أي أَلْ] مسبوقة بكلمة (عَلَى) المحذوفة اللام والألف في لغة لبعض العَرَب، نحو: عَلْماءِ بنو فلان، أي عَلَى الماء».

أقول: وهذا الحذف لم يرد إلا مع كلمة الماء، وقد حذفت ألف «عَلَى» الجارة، وقد وردت في الشعر:

«غداة سَرَت عَلْماء .....».

وكأنّ المؤلف قد توجّه في كتابه هذا إلى الطلاب والتلامذة مع غيرهم ممن يمارس الكتابة فعلّق بعد قوله: «المحذوفة اللام» فقال:

«أي الألف التي تُرسَم ياءً»

أقول: وهذا تعليق لا أقرّه، لأن المؤلف يتوجّه به إلى التلامذة الصغار.

وقال الـمؤلف:

«(ج) إذا كانت [أي الألف] مسبوقة بكلمة (مِن) المحذوفة النون في لغة لبعض العرب، نحو: مِلآن، أي من الآن، قال أبو صخر:

كأنهما ملآن لم يتغيّرا وقد مرّ للدارين مَن بعدنا عَصْرُ

أقول: وهذه لغة لبعض العرب كما أشار المؤلف، ومثلها وردت: مِلأسْياء.

(د) إذا كانت مسبوقة بكلمة (بَنون)، أو (بنين)، وقد حُذفت الواو والنون، أو الياء والنون منهما في لغة لبعض العرب، نحو: بَلْعَنبَر فى بَنُو العَنْبَر، أو بَنِي العَنْبَر، وبَلْقَيْن في بَنُو القَيْن أو بني القَيْن».

أقول:

وهذا موضع آخر وهو لغة لبعض العرب، ولا يتصل ألام إلا به «بنو» و «بني».

وقال الـمؤلف:

«٤ـ تنقص ألف (أُمّ) في قولهم: وَيْلُمّه، ونحو قول علقمة:

وَيْلُمّ لَذّات الشّباب معيشةً مع الكُثْرِ يَلقاهُ الفتَى الـمُتْلِفُ النّدي

أصلهما وَيْلُ أُمّه، دوَيْل أُمّ لذّات الشباب».

أقول: وهذا موضع آخر يتصل بعبارة «وَيْل أُمّ» وحدها، وقد وردت كثيراً في الشعر، ومنها قول المتنبي في داليّته في هجاء كافور:

وَيْلُمّها خُطّةً وَيْلُمّ قابلها . . . . . .

وجاء قول الـمؤلف في «نقص الألف وسطاً»:

«تُنقَص من لفظ الجلالة (اللّه)، ومن كلمة (الرحمن)، و(الحَرَث) عَلَمَيْن مقرونَيْن بـ «أل»، ومن «طه»، و«يس» ومن «إله» و «الإله» و «السموات».

أقول: وحذف «الألف» في جميع هذه الألفاظ شيء أتى إلينا من رسم المصحف فشاع ما عدا كلمة «الحرث». على أن من المعربين من يرسم «الرحمان» و «السماوات».

وقال الـمؤلف:

«وكذا ألف (لِكْن) و (لكنّ) و (أولئك)، و (ثلاث) من (ثَلَثمائة).

أقول:

هذا ما جرَينا عليه، ولعل ذلك من تأثير رسم المصحف.

وقال الـمؤلف:

وكان القدماء يُنقصونها[1] من كلِّ عَلَم مشهور زائد على ثلاثة كإبْرهيم، واسمعيل، وإسحق، وهرون، وسُلَيمن، وعُثمن، وسُفين، ومُعوية، والمحدثون يثبتونها في كلّ ذلك».

أقول:

وهذا شيء لابد أن يكون من آثار رسم المصحف، وقد زال هذا الحذف. وقال المؤلف في «نقص الألف آخراً»:

«تُنقَص الألف آخراً ممّا يأتي:

١ـ (ما) الاستفهاميّة المسبوقة بجارٍّ حَرفيّ أو اسّميّ نحو: فيمَ؟ علامَ؟ حتّامَ/ بمقتضامَ/ ومَن أثبتَها في النطق أثبتَها في الكتابة، كما في قراءة عِكرِمة وعيسى، ﴿عَمّا يتَساءَلون﴾.

أقول: وهذا الحذف مازال معروفاً في العربية المعاصرة.

وقال الـمؤلف:

«٢ـ آخر كلمة (طه):

أقول: وهذا من أثر خط المصحف، وشاعَ في الكتابة الأخري، وهو من باب فواتح السور، وهو حرفان (طاء هاء) ثم استعمل عَلَماً كما هو في رسم المصحف.

وقال الـمؤلف:

---

(١) أقول استعمل الـمؤلف الفعل الـمزيد (أنقَصَ) ليأتي به متعدّياً، وفاته أن الفعل المجرّد (نَقَصَ) الثلاثيّ يكون متعدّياً ويكون لازماً.

«٣ـ (يا) النداثية الداخلة علي:

(أ) كلّ عَلَم مبدوء بالهمزة لم يحذَف منه شيء، نحو: يَأحْمَد، يَأسْعَد، بخلاف آدَم وآزَر، يُكتَبان: يا آدم، يا آزر.

أقول: وهذه عادة قديمة في الرسم زالت في الرسم الحديث.

وقال الـمؤلف:

«(ب) الداخلة علي كلمة (أَهْل) أو (أَيّ) أو (أَيّة)، نحو: يَأهْل الصلاح، يَأيُّها الرجلُ، ﴿يَأَيَّتُها النفسُ المطمئنّة﴾».

أقول: وهذا شيء من رسم المصحف، وقد تابعه في عصرنا إخواننا في مصر في حين لم يكن شيء من هذا في رسم غير المصريين من العرب فأهل الشام والعراق مثلاً يكتبون: يا أيها الناس.

وقال المؤلف:

«٤ـ (ها) التنبيه الداخلة علي:

(أ) اسم إشارة ليس مبدوءاً بتاء أو هاء وليس بعده كاف، نحو: هذا، هذه، هؤلاء. بخلاف هاته، ها هنا، ها ذاك، أيُّهاذا».

وقد علّق الـمؤلف علي «أيُّها ذا» فقال:

«لأن (ها) ليست داخلة علي (ذا)، بل هي لاحقة لأي عوضاً عمّا فاتها من الإضافة».

أقول:

أعود إلي قول الـمؤلف في «نقص الألف آخراً» في الرقم (٤) وهو (ها) التنبيه الداخلة علي اسم إشارة ليس مبدوءاً بتاء أو هاء...

فأجد أن الألف المحذوفة ليست آخراً، كما أثبت الـمؤلف، بل هي ألف «ها» التنبيه كما في «هذا» و «هذه».

وقال المؤلف:

«(ب) الداخلة علي ضمير مبدوء بهمزة نحو: هأنا، هأنتُم».

أقول: وكان ينبغي أن يدرج هذا في الكلام السابق.

وكذلك ما ورد بعد ذلك في كلمة (أنا) إذا تقدّمتها (ها) وتلَتها (ذا) الإشارية، نحوا: هأَنَذا.

وقال الـمؤلف: «٦ـ (ذا) الإشارية المقرونة بلام البعد، نحو: ذلك، ذَلكُما، ذَلكُنَّ، بخلاف التي تتلوها لام الجر نحو: ذا لَكَ، ذا لَكُما».

أقول:

قول الـمؤلف: «بخلاف التي تتلوها لام الجر» لا حاجة به وهو زيادة وفضول، وذلك لأنّ كلا من المثالَين وهما: ذا لَكَ، وذا لَكُما، جملة من مسند ومسند إليه، فلا تدخل في هذه المسألة.

وجاء في (ص ٤٦) مسألة «نقص أَل» فقال الـمؤلف:

«تحذَف (أَل) إذا وَقَعَت بعد لامٍ وكان بعدها لام نحو: أُصغّيت الجميل، للّحن الجميل غذاء للروح.

ومن ذلك الاسم الموصول الذي يُرسَم بلامَيْن، (وهو المثنّي: اللذان واللتان، اللّذَيْن واللّتَيْن. والمجموع بالواو: اللذون، وجمع المؤنث: اللاتي واللّواتي، واللائي واللاءِ)، نحو: لَلّذانِ فَعَلا الخير مستحِقّانِ للإكرام، لَلّلاتي فَعَلْنَ الخير مستحقات للتعظيم».

أقول:

إن المسألة هنا هي «نقص أَل» والذي أراه هو نقص «الألف» من «أَل» وأما اللام فقد ضُمّت الي المدغَمتَين في المثالين اللذَيْن ذكرهما الـمؤلف.

وأما قوله المحصور بين قوسَين، فإن وجود اللامَين في اللذان واللّتان وما يليهما فأمر تواضعوا عليه، وإلا فما الخلاف في مسألة اللام المشدّدة بين الّذين واللّذَين؟ إنهما لامان أَدغَمَت الأولي في الثانية.

وكذلك «نقص الواو» في نحو: داود، طاوُس، هاوُن.

إقول: إنها مواضعة، وعندي ان رسم الواو بعد الواو الأولي ضرورة يقتضيها العلم الصوتي، والرجوع عن هذا حق واجب.

ومثل هذا «نقص الياء» المتولّدة من إشباع، نحو الـميم المكسورة في الشعر، مثل: «حظّهِم».

أقول: إن هذا يعرض للغة الشعر بسبب الوزن، وليس من «نقص».

وكذلك «ياء» المنقوص المعرَّف بـ «أل» الموقوف عليه بإسكان ما قبل الياء في لغة، نحو: الـمُتَعال، الدّاع، التّناد، التَلاق، في: المتعالي، الداعي، التنادي، التلاقي».

أقول: ليس هذا في لغة فقط، بل إنه ورد في لغة التنزيل بحكم فواصل الآيات في السورة كما في:

وقال الـمؤلف أيضاً في مسألة «نقص الياء»:

«وياءِ المهموز الآخر الذي أُجري مُجرَي المعتلّ ثم حذفت ياؤه، نحو: طارٍ، مبتَدٍ، تَبَرٍّ، في: طارئ، مبتدئ، تَبرُّؤ».

أقول: ليس في المهموز (طارئ) ياء، ولكنه بعد أن تحول إلي معتلّ ناقص تولّدت الياءِ في «طاري» وحذفها في هذه الحال حذف ياءالمنقوص. ومثل هذا «هارٍ» في قوله تعالى: «جرف هارٍ» والأصل «هائر» مهموز، وكذلك شائك وشاكي وهذا من باب تحوّل الأجوف المعتل إلي ناقص فيصبح المهموز منقوصاً.

وقال الـمؤلف في «نقص النون»:

١ـ تحذَف (أي النون) من كلمة (مِن)، و (عَن) إذا دَخلَتا على (ما)، أو (مَن)، نحو: مِمّا، مِمَّن، عَمّا، عَمَّن.

٢ـ ومن (إن الشرطية) إذا وقع بعدها (ما) الزائدة، كقوله تعالي: ﴿إما يبلُغَنَّ عندكَ الكبرَ أحدُهُما أو كلاهُما﴾، أو وَقَع بعدها (لا) النافية كقوله تعالي: ﴿إلا تنصروه فقد نَصَرَه اللّهُ﴾، وقول الأحوص:

فطلّقْها فلَسْتَ لها بكُفءٍ وإلا يَعْلُ مَفرقَكَ الحُسامُ

٣ـ ومن «أنْ المصدرية الناصبة إذا وَقَع بعدها (ما) كما في نحو: أمّا أنتَ مُنطلقاً انطلَقتُ. أو وَقَع بعدها (لا) سواءٌ أكانت نافية، نحو: عَسَي ألا يمرَضَ، أم زائدة كقوله تعالي: ﴿لئلا يعلَمَ أهل الكتاب﴾ أي لأن يعلم؛ «ما منَعَكَ إذْ رأيتهم ضلّوا ألا تتّبعَنِ» أي أن تتّبعَنِ.

انتهى كلام الأستاذ المؤلف.

أقول:

لم تحذَف النون من كلمة «مِن» وكلمة «عَن» إذا دَخلَتا على (ما)، أو (مَن)، وإنما أُدغمَت النون في الميم، وإدغام النون في الميم كثير في العربية ويسوغ ذلك صلة النون بالميم من حيث الصفة، ومن صلة «الأنفية» بجمعهما.

وكذلك «النون» في «إن» الشرطية فلا تحذَف إن وليتها (ما) الزائدة، بل إنها تُدغَم فيها فتكون (إمّا)، وكذلك تدغَم النون في (لا) النافية كما في الآية والبيت.

وكذلك «أن» المصدرية الناصبة، فإن نونها تدغَم بالميم في (ما) وباللام في (لا) كما جاء في مثالي المؤلف.

ثم آتي الي الباب الخامس وفيه «الفصل والوصل» (ص ٥٤-٦٥) قال المؤلف:

«القاعدة (في الفصل والوصل) أنّ ما صحّ الابتداء به والوقف عليه فُصلَ، وما لا فلا. فيُفصَل الاسم الظاهر من الضمير المنفصل، ويفصَل كلاهما ممّا عداه اسماً كان أو فعلاً، أو حرفاً زائداً على حرف، ﴿يوم هُمْ على النار يُفتَنون﴾، ﴿إنْ هُمْ إلا كالأنعام بَلْ هم أضَلُّ﴾.

وقال في الوَصْل: «بناء على القاعدة السابقة يجب فصل ما يأتي:

١ـ ما لا يصحّ الابتداء به كنوني التوكيد، وتاء التأنيث، وكاف الخطاب، وعلامات المثنّي، وجمع المذكّر السالم والمؤنث السالم، والضمير البارز المتصل.

٢ـ ما لا يصحّ الوقف عليه،وهو:

(أ) صدر المركب المزجي، مثل: بَعْلَبَكٌّ، قاضيخان[1]، معديكرب[2] وكذا ما رُكّب من الأسماء المعرَّبة أو الدخيلة، نحو: سكباج، خُشكنان، سَكَنْجَبين، تَرَنْجَبين، دَسْتَنْبَند، شاهنشاه.

(ب) مارُكّب مع المئة من الآحاد، نحو: أربعمائة، خمسمائة. بخلاف ما أُضيف إليها من الكسور، نحو: ثلث مائة، خُمس مائة.

---

(١) قاضيخا: اسم مركب، وقد يفصل فيكون: قاضي فإن.

(٢) معديكرَب: مركب مزجيّ، وقد يفصل فيكون: معدي كَرِب.

أقول: وهذا لايعني أن فصل «أربعمائة» وكتابتها أربع مئة خطأ، بل إنها الأصل الصحيح.

(ج) ماركب من الظروف مع إذٍ المنوّنة كحينئذٍ، ساعتئذٍ. بخلاف ماركّب مع إذْ غير المنوّنة، نحو: حين إذ حدَث.

أقول: إن الفرق بين «إذٍ» المنوّنة و«إذْ» غير المنوّنة، هو أن الأولى اضيفت إلى جملة حذفت تفهم من سياق ماقبلها، في حين أن الثانية قد أُضيفت إلى الجملة المذكورة بعدها.

(د) حَبَّ مع ذا، نحو: حبّذا، لاحبّذا.

أقول: القول بتركيب «حبّذا» و «لاحبّذا» هو قول النحويين، لأننا لم تقف في الآثار الأدبية واللغوية إلا على صورة «حبّذا»، ومعناها أو دلالتها تبعد عنها مفصولة إلى كلمتين.

ولعل بسبب ورودها منذ أن كانت علي صورتها هذه «حبذا» هو الذي دَفَع المعربين الي توليد الفعل منها «حبّذ يحبّذ».

(هـ) الحرف المفرد وضعا كاللام والكاف، أو عَرَضاً كالباء في بَلْحارث، بَلْقَين.

(و) لفظ (أَلْ) ومثلها (أَم) الحميرية، نحو: «ليس من امْبِرّ امْصيام في امْسَفَر».

أقول: وقد بقي شيء من(أم) هذه في بعض الألسنة الدارجة، ومنه: «امبارِح» و «امبارحة» بمعنى: البارح والبارحة.

وجاء في الصفحة (٥٧).

«وصل (مَن) بما قبلها، فقال المؤلف:

تُوصَل (مَن) الاستفهاميّة والموصولة بـ «من» و «عَن» و «في»، نحو: ممَّن علمت هذا؟ عمَّن تسأل؟ فيمن ترغَب؟ علمت الخبَرَ ممَّن علمت منه، سألت عمَّا تسأل عنه، رغبت فيمن ترغَب فيه.

أقول: هذا يدخل في باب إدغام النون بمَن (استفهامية أو موصولة) قبل الكلام على الوصل، إلا الحرف «في» فإنه يوصل بـ «ما» بعده.

ومثل هذا ما قيل في وصل (ما) الاستفهامية الاسمية و (ما) الموصولة، فالاستفهامية التي وصلت بالاسم قبلها نحو: بمقتضام، وقد تقدمت، والتي وصلت بالحروف: من، عَن،في، اللام، إلى، على، حتىً، كي، فيكون من ذلك: مِمَّ؟ عَمَّ؟ فيمَ؟ إلامَ؟ علامَ؟ حتّامَ؟.

والـموصولة توصل بالكلمات أحرُفاً وأسماء هي: من، عَن، في، سيٍّ، نعِمَ، نحو: سألت عمّا سألتَ عنه، رغبت عمّا رغبت عنه، أفكرُ فيما تفكّر فيه، لاسيّما يوم بدَارةَ جُلْجُل، ﴿إنّ الله نِعِمّا يعظُكم به﴾ دقَقْتُه دقّاً نِعِمّاً.

أقول: وهذا كله يدخل في باب الإدغام قبل الوصل، إلا ما كان من أمر «في» الجارّة وسِيٍّ فإنهما يوصلان بـ «ما» بعدهما.

وأما قوله: دقَقْتُه دقّاً نعمّاً فلا أراه من باب وصل «نعِمَّ» بـ «ما»، بل إنه دَقٌّ ناعم أي دَقّ يصيرُ الشيء المدقوق صغير الاجزاء «ناعماً».

وأما (ما) الحرفية فهي علي ثلاثة أضرب: مصدرية، كافّة، زائدة.

١ـ المصدرية وتوصل بـ «حين»، «ريث»، «أين»، «كلّ» المنصوبة علي الظرفية[1]، نحو: كرمتُه حينما جاءني، أينما صنَعْتَ (اي أين صُنعُكَ).

وتوصل بكلمة «مثل» جوازاً كقول بعض العَجَم للعرب: «أَسْلَمْنا مثلَما أَسْلَمْتُم».

٢ـ الكافة وتوصل بـ «طالَ»، و «قَلَّ»، و «بيْن»، و «قَبْلَ»، و «أربَّ»، و «كَي»، وبـ «إنّ» وأخواتها[2]، نحو: طالَما، قلَّما، بينما، قَبْلما، رُبّما، كيما، إنما، كأنّما، لكنّما، لعلّما، ليتَما.

٣ـ (الزائدة) وتوصَل بـ «حيث»، و«كيف» و «كَي»، و«أيّ» و «من»، و«عَن»، و«إنْ» الشرطية، و «أين» الشرطية، وبكل اسم وَقَع مضافاً إلى ما بعدها، نحو: حيثما، كيفما، كيما، أيُّما الأجَلَيْن، مما خطيئاتهم، عمّا قليل، إمّا تَخافَنّ، أينما تكونوا، فيا حُسْنَما عَينٍ.

أقول: ووصل «مِن» و«عَنْ» بـ «ما» الزائدة يدخل في باب الإدغام، وكذلك «إن» الشرطية.

وأما وصل «لا» بـ «إنْ» الشرطية، نحو: ﴿إلاتنصروه فقد نَصَرَه الله﴾ فهو أيضاً يندرج في باب الإدغام.

(١) بخلاف «كلّ» المرفوعة أو المجرورة أو المنصوبة علي المفعولية، نحو: كلُّ ما جاز بيعُه جاز رَهْنه، «ما كلُّ ما يتمنّي المرء يدركه» رضينا بكلّ ما قضيته، استَحْسَنْتُ كلَّ ماقلْتَه.

(٢) وأما «ما» الموصولة فلاتوصَل بشيء من هذه الأحرف الناسخة، تقول: إن ما فعلْتَه حَسَن، لكنّ ما ما فَعَلَه أخوك غير حسن. وهكذا.

وكذلك وصل «لا» بأنْ المصدرية الناصبة، ولا فرق في ذلك بين أن تكون (لا) نافية، نحو: ينبغي ألاّ تُهمِل، أو زائدة، نحو: ﴿لئلا يعلَمَ أهلُ الكتاب﴾، ﴿ما منَعَكَ إذْ رأيتَهُم ضلّوا ألا تتّبعَنِ﴾.

وهذا أيضاً يدخل في باب الإدغام. علي أن أبا حيّان أثبَتَ نون «أن» الناصبة كالمفسّرة والمخفّفة.

و«أن» المفسّرة والمخففة من الثقيلة فتفصلان وتثبت فيهما النون، ولم يسمع الإدغام، نحو: أشرتُ عليه أنْ لا يفعَل، ﴿أنْ لا تخافوا ولا تحزَنوا﴾.

ثم عقد الأستاذ هارون فصلاً في «هاء التأنيث»، وقد تكلّم في آخره على «تاء التأنيث» أقول:

نعم، هي «هاء التأنيث» وكذلك ذكر النحاة القدامى، وكذلك في كتاب سيبويه، ويدلّ على هذا ما هو معروف في اللغات السامية.

وفي العربية أن «هاء التأنيث» هي الحرف الذي اختصّ بالاسم ومَنَعَه الصرفُ مع العَلَمية، أو جاء فارقاً بين مذكّرِ الأسماءومؤنّثها بحَسَب الأصل[1]، فتح ما قبله حقيقةً أو تقديراً. نحو: فاطمة، امرأة، قَناة[2]، مجاراة، قُضاة، سعاة.

ومن علاماتها أن تُبدَل في الوقف هاء».

---

(١) علّق المؤلف فقال: ولا يمنع من تسميتها هاء التأنيث أن تكون عوضاً عن (الصواب من) حرف كعدة وثقة وإجازة وإقامة، أو فارقة بين المفرد واسم الجنس كشجرة ونملة، أو المبالغة كراوية أو لتأكيد المبالغة كعلامة، أو للنقل من الوصفية إلى الاسمية كالخديفة، ففي جميع ذلك تسمى هاءالتأنيث.

تعليق: أقول:

قال المؤلف: «ففي جميع ذلك تسمي هاء التأنيث» هذه خلاصة حسنة ولكني كيف أسلب حقيقة الأداة التي هي أصيلة في التأنيث وأجعلها عوضاً عن حرف محذوف كعدة وثقة وإجازة وإقامة، بمعنى أن الواو قد حذفت منها. إن «الهاءلا يمكن أن تكون عوضاً كما قال النحاة، لأن هذه الهاء في «عدة» والكلمات الأخري كالهاء في: وَحْدة ووَصْلة، ووَفرة وغيرها، والهاء فيها مع بقاء الواو. وحذف الواو غير محتاج إلى عوض، والاسم في «عدة» ولو أنه حرفان مع إنها ثلاثة.

(٢) أشار المؤلف إلى أن الألف في قناة أصلها واو، والكلمات بعدها الألف فيها أصلها ياء، وهذا مفهوم.

أقول: كان علي المولف أن يجعل عنوان الفصل «تاء التأنيث» وبذلك يتفق كلامه وهو «ومن علاماتها أن تبدَل في الوقف هاءً» مع العنوان.

ولكني أقول: إنها «هاء التأنيث»، وهذه الهاء تُبدَل تاءً في غير الوقف أيضاً وذلك إذا وقعت الكلمة المختومة بها في الدَّرْج كأن تقول: فاطمةُ امرأةٌ قلَّ نظيرها. وقد أثبت سيبويه في «الكتاب» مصطلح «هاء التأنيث».

وقال المؤلف:

وتُرسَم مربوطة مالم تُضَف لضمير، نحو: امرأتُه، مجاراتُه، سُعاتُهم.

أقول: وهذا، وإن كان صحيحاً، معروف ربما لا يحتاج إلي هذه الإشارة.

والغريب أن يذكر المؤلف كلاماً كأنه وجَّهه إلى الأعاجم، فهو يقول:

ويجب نَقْطها ما لم يكن في موضع وقف!! من شعر أو نثر مسجوع، كقوله:

ومُوجَب الصداقة المساعَدة ومقتَضَى المودّة المعاضَدَه

وحديث: «أعوذ بكلمات اللّه التامّة، من كل شَيطانٍ وهامّه، ومن كلّ عَيْنٍ لامّه».

ثم قال: ومن الخطأ نَقْط هذه الهاء!!

وقال:

وأما تاء التأنيث فعلامتها أن يوقف عليها بلفظها ولا تُبدَل هاءً، وتلحق جميع أنواع الكلام.

ـ تلحق الاسم، نحو: بِنْت[1] وأُخْت، ومنه تاء جمع المؤنث السالم وملحَقاته، كمسلماتٍ وصلات وبنات، ولو كان هذا الجمع صفةً لمذكّر، مثل: ثِقات[2].

(١) قال المؤلف: أما (ابنة) فآخرها هاء تأنيث يوقف عليها بالهاء.

تعليق: أقول: ان تاء «بنت» هي كالتاء في «ابنة» غير أن الأولى رسمت مبسوطة، ولا يوقف عليها بالهاء لأن الكلمة ناقصة فهي ثنائية أصلها ثلاثي، والحرف الثالث يُرَدّ اليها في النسب كما يُرَدّ إلى «أخت» في الجمع «أخوات» وبسببٍ من الثنائية كان الحرف الثاني ساكنه، فأما «ابنة» فهي ثلاثية بوجود الألف، فلم يسكن النون ووقف عليها بالهاء.

(٢) وقد نبّه المؤلف علي خطأ وهو أن المعربين يرسمونها تاء مربوطة، توهماً منهم أنها مثل قُضاة، جمع تكسير لقاضٍ، أو انها مثل ثقاة اسم المصدر من التقوي.

وأشار أيضاً إلى أن طيّئاً تقف علي جميع المؤنث السالم بالهاء، يقولو: مسلماه وزينَباه، ويقفون علي المفرد المؤنث بالتاء، خلافا لجميع العرب، وينسب اليهم: واللا إنجاك بكَفيٍّ مَسْلَمَت.

وقولهم: «دفْن البناه، من المكرماه».

وقال الـمؤلف:

كما تلحق أربعة حروف، وهي: ثُمَّت، رُبَّتَ، لَعَلَّت، لاتَ، وتكتب جميعها بالتاء المبسوطة.

أقول:

والتاء في ثُمَّت، و رُبَّتَ، ولَعَلَّتَ، لايمكن أن تكون تاء تأنيث، وإنما هي تاء رُسِمت مبسوطة، ثم إنها فُتحت خلافاً للتاء التي هي للتأنيث. والذي أراه أنها زيدت تكثيراً للكلمات التي هي حرفان، لأن الحرف المضعف الأخير قد يُتوهَم واحداً، وقد وردت «رُبَ» من غير تضعيف.

أما «لات» فقد قال النحاة واختلفوا في تائها فمنهم من ذهب إلى أنها للتأنيث، وهذا مردود لفتحها.

ومنهم من قال: إنها للمبالغة، ومنهم من ذهب إلي أنها للتأنيث والمبالغة.

أقول: والنظر إلى اللغات السامية يشير إلى أن التاء بعض كلمة حُذفت، وهي مركبة وأصلها لا أيت أي لا أحَد، و «أيت» في الآرامية هي «أيش» في العربية التي قُلبت فكانت «شيء».

وهذه لا تختلف عن «ليس» التي قال الخليل بتركيبها وهي لا أيس في الأصل.

و«أيس» كلمة صُماتة، وزعم الليث عن الخليل أنها سُمِعت في قولهم: جيء به من حيث أيس ولا أيس، أي من كل مكان.

انتهي كيتب «قواعد الإملاء» للأستاذ عبد السلام هارون ـ رحمه الله ـ وكأنه وجده قليل عدة صفحاته مع صغر الصفحة، فأضاف إليه «نماذج وتعليلات» وهي في الحقيقة تلخيص لأكثر مادة الكتيّب، فلا حاجة من ذكرها.

وأعود إلى الكتاب الثانى، وهو «تعلّم الإملاء وتعليمه» الذي ذكرته في الصفحة الأولى فأقول:

صاحب الكتاب هو الدكتور نايف معروف، وقد أعلن أنه «الموجّه الفنّي لتدريس اللغة

العربية في مدارس الأونروا ـ اليونسكو في لبنان». فهو إذاً من أهل التربية وأصول التدريس أو قل أصول تدريس العربية.

وقد أراد الـمؤلف أن يكون كتابه تعليمياً (مدرسياً) فقال في «التمهيد»: فقد وضعت هذا الكتاب بطريقة ينتفع بها المعلّم والمتعلّم معاً.

ثم قال: وقد حاولت أن أقدّم هذه القواعد الإملائية ـ عرضاً وتطبيقاً ـ من خلال عبارات جميلة هادفة[1]، متجاوزاً الخلافات الطفيفة بين الكتّاب العرب في رسم بعض الحروف العربية.

أقول: وسأعنَى في وقفاتي في هذا «الكتاب» بغرض الـمؤلف في التأليف، وهيئة الكتاب.

وقال المؤلف: بدأت بعرض مفصل لـموضوع الإملاء ـ هدفاً ونوعاً وأسلوباً ـ لأتيح للمدرّس أن يختار ما يراه أكثر ملاءمة لتلاميذه وواقع حاله وبيئته المدرسية.

---

(١) أقول: لابد من الوقوف علي هذه العبارة التي ورد فيها قول المؤلف المحصور بين خطين أو شارحتين كما يقال، وهو ـ عرضاً وتطبيقاً ـ

إن الخطين الصغيرين أو الشارحتين مما اعتاد أهل العربية في عصرنا، والأستاذ نايف من أهل العربية، أن يضعوهما فى الجملة الاعتراضية، وما ذكره المؤلف محصوراً بين الخطين ليس جملة اعتراضية، بل إنه كلمتان لا جملة، وهما من بعض لوازم الجملة المذكورة وتليهما. وقد تكررت هذه الألفاظ المحصورة في «التمهيد» وكلها من لوازم الكلام.

ان «الجملة الاعتراضية قد أسيء فهمها لدي المعاصرين، فهي شيء يعترض به إرادة الدعاء والمدح فيقال مثلاً: محمد ـ رحمه الله ـ رجل فاضل، وزيد ـ لعنه الله ـ رجل سوء، ونحو هذا. إن هذه الجمل المعترضة كانت من وجوه تحسين الكلام؛ ولذلك أطلقوا عليها «حشو اللوزينج»، فأنت من غير شك تستحسن قول زهير:

إن الثمـانيـن ـ وبُـلِّـغـتَـهـا ـ قد أحوَجَتْ سمعي إلي تَرجُمانْ

والدعاء يقضي أن يكون بالخطاب «وبُلِّغتَها»، وليس كما تقال خطأً «وبُلِّغتُها» وجعل الضمير للمتكلم، وفي ذلك يزول الدعاء.

وقول الـمؤلف «هادفة» لغة معاصرة، أي ذات هَدَف، ولم يكن لنا في العربية «هَدَفَ يهدف». وهذا الجديد شيء حسن لنا به حاجة غير أن الذي ليس بنا حاجة إليه ما ورد في قول الـمؤلف: «..... وتموينات تغطّي الحالات المتنوعـة»، أن الفعل «تغطي» مما تُرجم من الإنكليزيـة أو الفرنسية.

ثم بدأ الكتاب (ص٧-١٧) بمواد تتصل بـ «الإملاء» و «مفهومه» و «أهداف تدريسه» و«أنواعه»، كالإملاء المنسوخ، والمنظور وغير المنظور والذاتي والاختباري. ثم إرشادات في تعليم الإملاء وتصحيحه (أي فحص الغلط فيه)، وتصحيحه علي السبورة.

وجملة هذه المواد صنعة تربوية شقي فيها المدرسون والطلاب والتلاميذ. ومما ينبغي أن يقال في أصحاب هذه الصنعة الفنية، أصحاب الاختصاص، أن جُلّهم يأتي إلي هذه الصنعة وليس نه من اللغة العربية بضاعة وفيرة، فالذي يعقد عليه في صنعته التربوية ما كان له في دراسته في المدارس الابتدائية والثانوية، وتلك بضاعة مزجاة لو كانوا يدركون.

ونبدأ مادة الكتاب، بالكلام علي اللام الشمسية واللام القمرية [كذا].

أقول: إن صوت «اللام» يندرج في الأصوات الشمسية، وليس لنا لام «قمرية» كما أثبت الـمؤلف إلا أن المصطلحَين «شمسية وقمرية» قد وُلّدا من أن «اللام» في أداة التعريف تُطوَي في النطق وتُدغَم بالشين من كلمة «شمس» علي عكس اللام في أداة التعريف تظهر في النطق مع القاف في كلمة «قمر». ومن هنا سُمّي كل صوت يشبه الشين شمسيّاً، وكل صوت يشبه القاف قمريّاً. والقياس في هذا إلى ظهور لام أداة التعريف، وإلى إخفائها وإدغامها.

وهذه المسألة قد جُبِل عليها المعربون منذ صباهم وطفولتهم، وليس فيها من إشكال إلا في صوت الجيم، وهو قمريّ، وحقّه أن يظهر بإظهار لام التعريف. غير أن من العرب في مختلف الأعمار من يجعل الجيم من الأصوات الشمسية، وذلك خطأ، فيقولون: «الجَمَل» ولا يظهرون اللام.

وأستطيع أن أقول أن كثيراً من العراقيين ولا سيما أهل الجنوب، وكثير من بلدان الخليج والجزيرة العربية، ممن يخطئ هذا الخطأ.

قلت: إن «الكتاب» تعليمي مدرسي، ومن أجل ذلك يتوسع في مسائل طفيفة لا تستحق أن تذكر، ومن ذلك قوله (ص٢٢):

فائدة: ما كان مبدوءاً بلام في الأصل، ثم دخلت عليه (أل) يصبح بلامين، نحو:

لغة + أل ← اللغة. فإذا دخلت عليه ـ حينذاك ـ لام الجرّ، يجتمع بدخولها ثلاث

لامات. وتجنباً لذلك، تدغَم لام التعريف في اللام الأصلية، ويُعوّض عنها بالشدّة التي توضع فوق اللام الثانية، كما تحذف (ألف) لام التعريف نحو:..... لَبَن + أل + ل = للّبن.

أقول: هذا تزيّد، والمسألة هيّنة، ولو كانت موجهّة إلي المتعلم الناشئ.

ولكني أقول: حين تجتمع ثلاث لامات، تدغم لام التعريف في اللام المشدّدة وهي لامان لام التعريف ولام الأصل (أي لام لَبَن)، فإذا دَخلَت لام الجر فإنها تدخل على اللام المشدّدة ولا تدخل علي اللام الأصلية. وليس في المسألة تعويض، والشدّة لا تكون تعويضاً، ولم أعرف حسب علمي في «الأصوات» أن الشدّة تكون تعويضاً[1].

ثم تأتي «تدريبات تطبيقية» وهذا ضروري في تعليم التلامذة.

وأتحوّل إلى مادة جديدة في (ص٢٣-٢٦) هي:

التاء المبسوطة (المفتوحة).

أقول: «التاء المبسوطة» مصطلح مسموع ومقبول، وهي التاء الطويلة لدي بعض الدارسين، ولكني لم أعرف «المفتوحة» هذا المصطلح الذي وضعه المؤلف بين قوسين، وكأنه أراد أن يقول ويفهم التلامذة الصغار أن هذه «مفتوحة» لا «مربوطة» كما في «شجرة» مثلاً، وهذه التاء التي سميت «مربوطة» هي أيضاً «معقودة» وهي غير «مفتوحة» علي رأي المؤلف.

وقال:

[تكتب التاء مبسوطة (ت) في الحالات التالية:]

التاء الأصلية في الفعل: سَكَتَ، يسكُتُ...

أقول: تزيّدَ وأكثر من التعليمات، وهذا مفهوم لا حاجة أن يُنَصَّ عليه.

ولما قال: إن هذه التاء أصلية كان عليه أن يضم إليها التاء الأصلية في الاسم نحو: بيّت، وصوت، وليس أن تُجعَل هذه حالة أخري.

ثم قال: تاء (جمع التكسير) إذا كان مفرده منتهياً بتاء مفتوحة (كذا) وقت ← أوقات.

أقول: سامَحَك الله أخي الأستاذ الدكتور نايف المعروف.

---

(١) قول المؤلف: «يعوّض عنها» صوابه يعوّض منه.

لا توجد «تاء جمع التكسير» مصطلحاً في العربية. إن «تاء أوقات» كان ينبغي أن تدرج في التاء الأصلية كما في «بيْت» وتاء الفعل «سكَت». ثم أتي الـمؤلف بمواد من هذه التاء لم تخطر في بال أصحابه الذين قمّشوا كتباً في «الإملاء».

ومن ذلك تاء جمع المؤنث السالم، وتاء كلمة «بنات» و «أولات» الملحق بجمع المؤنث، وتاء «كبريت» و «بيروت» و «هيهات» و «هاتِ» وفي الحروف: لات، رُبَّتَ وثُمّة، ولَعلّت.

وتاء الأعلام نحو: مدحت وشوكت. إن هذه التاء جاءت في هذه الأعلام التي أصولها عربية فاستعارها الأعاجم وأبدلوا تاءها المعقودة بتاء طويلة تظهر في النطق.

أقول: كان على المؤلف في كلامه علي التاء المبسوطة أن ينبّه على الخطأ الذي يرتكبه أهل المعرفة بلغة الشداة المبدئين، وهو رسم «الثقات» جمع مؤنث مفرده «ثقة» بتاء معقودة فيكتبون في نثرهم «الثقاة» وهو خطأ.

ثم أتي الـمؤلف الي «التاء المربوطة» فأطال فيها وقال:

في آخر الاسم (غير الثلاثي الساكن الوسط) الذي ينتهي بتاء مفتوح ما قبلها (شجرة) ثم قال: (في آخر الاسم غير الثلاثي.....) الذي ينتهي بتاء قبلها ألف ساكنة (حصاة) في نهاية الصفة المؤنثة (فاضلة).

في نهاية جمع التكسير... قضاة.

في آخر كلمة (ثَمّة) الظرفية للتمييز بينها وبين العاطفة (ثُمّتَ).

تاء المبالغة ... علاّمة، فهّامة...

أقول: هذا كله تزيد، ولو قال الـمؤلف أن التاء المربوطة هي التاء التي تلحق الأسماء وصفاتها، وهذه التاء للتأنيث كثيراً وغير التأنيث قليلاً.

وإلا ما معني التفصيل والتمييز بين «شجرة» و «حصاة»؟

ثم كيف يقول دارس حديث أن ألف «حصاة» ساكنة، والألف كما هو معروف مشهور فتحة طويلة!!

وقال أيضاً:

فائدة: التاء المربوطة ليست تاء أصلية، بل هي (هاء) حُوِّلت إلى (تاء) وذلك بوضع نقطتين فوقها...

أقول: والله إن هذا العلم ليضحك الثكلَى، فلا يكتفي الـمؤلف بقوله: «إن الهاء حُوِّلت إلى تاء» بل زاد ليُبصِّر الطلاب الأعاجم أن «التاء» تستحق أن يوضع فوقها (كذا) نقطتان!!

وقال: «وإذا كان يجوز تنقيطها (كذا أي نَقْط التاء) وإهمالها، إلا أنه يفضَّل تنقيطها للتفريق بينها وبين الهاء.

أقول: وهذا كلام لا يقال للعرب بل يُتَوجَّه إلي الأعاجم.

ثم إن جملة الـمؤلف شرطية بُدئت بـ «إذا» فهل يكون جواب الشرط قوله: إلا أنه يُفضَّل.....!!

أقول: وسأمضي في «وقفاتي» هذه في مواد الكتابة فأذكر ما لم أكن قد ذكرته في كلامي على ما ورد في «كتيِّب» الأستاذ عبد السلام هارون، وربما وقفت على شيء ذكره الأستاذ هارون، ولكنه في كتاب الأستاذ نايف غير مستوفي أو كان فيه ما يدعو إلي وقفة خاصة كتصحيح خطأ أو الردّ علي نظر اجتهد فيه الـمؤلف.

وآتي الآن إلي «النون» (ص ٢٧-٢٨) وقد جاء في حذفها:

تُحذَف نون (إنْ) الشرطية اذا وقع بعدها (ما) الزائدة، وقد مرَّ بنا هذا في الكلام علي ما صنعه الأستاذ هارون، وقلت:

إن نون «إن» الشرطية لا تحذف إن وليتها (ما) الزائدة، بل الصواب: إن النون تدغم في الـميم كما في قوله تعالي ﴿إمّا يبلُغنَّ عندك الكبر.....﴾.

والشدّة دليل الإدغام.

ثم قال:

وتحذَف (نون) إن الشرطية إذا وَقَع بعدها (لم) النافية وتُدغَم بلامها، نحو:

إنْ + لم ← (إلَّم تدرس فلن تنجح).

أقول: من قال هذا قبل أن يقوله أخي الأستاذ نايف معروف، ألم تقرأ، أخي نايف، قوله تعالي: ﴿فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان﴾، ٢٨ سورة البقرة.

فإن تصدَّيت لـمشكلات العربية فما لك إلا أن تقرأ لغة التنزيل مسلماً كنت أم غير مسلم.

إن (نون) إن الشرطية لا تُحذَف بل تدغم في اللام في النطق لا في الرسم، ولم تُرسَم «إلّـم» إلا في بعض المصاحف القديمة بحسب قراءات غير مشهورة.

ثم أتي إلى حذف النون من «إن الشرطية» إذا وَقَع بعدها (لا).

وكنت قد ذكرت هذا في كلامي في الجزء الأول من هذا الموجز، وقلت: الصواب: إن النون لم تحذف بل أُدغِمت في اللام من (لا) كقوله تعالى: ﴿إلا تنصروه فقد نَصَره الله﴾ ٤٠ سورة التوبة.

ثم ذكر حذف نون (عن، مِن) الجارَّتَين اذا جاء بعدهما (مَن) الـموصولة، نحو: عَمَّن، مِمَّن.

وكذلك نون (هاتين الجارَّتَين) إذا جاء بعدهما (مَن) الاستفهامية، نحو: عمَّن تسأل، ومِمَّن أخذتهما؟ وكذلك تحذف هذه النون إذا جاء بعدهما (ما) الموصولة، ممّا أعطاك الله، سَلْ عمّا تريد.

أقول:

وهذه المواضع الثلاثة تندرج في باب الإدغام أي إدغام نون الحرفين في الميم بعدهما، وليس من حذف.

وأضيف هنا ما لم يذكره الـمؤلف، ولم يذكره الأستاذ هارون من قبل: وهو إدغام نون «مِن» الجارّة بالـميم من «ما» الزائدة، وذلك في قوله تعالي: ﴿ممّا خطيئاتهم أُغرِقوا﴾ ٢٥ سورة نوح، وليس من حذف للنون.

ثم قال الأستاذ نايف معروف: تُحذَف (نون) الأفعال الخمسة إذا كانت منصوبة أو مجزومة.

أقول:

وهذا وإن كان حذفاً، هو شيء من موادّ النحو، والتلميذ الصغير يعرفه في درس النحو، ولا أراده يذكر في كتب «رسم الحرف» أو «الإملاء».

ثم قال:

تُحذَف (نون) كل كلمة منتهية بالنون إذا دخلت عليها نون الإناث، نحو: رَكَنَّ...

أقول: هذا يندرج في باب الإدغام وليس حذفاً للنون.

وهنا تحلُّ الطامَّة الكبري في قول المؤلف:

«وتُحذَف (نون) الوقاية، نحو: تَهِنُ + ن + ي ⟵ تَهِنّي (لا تَهِنّي فأنا لا أحتمل الإهانة).

نعم: إن الـمؤلف لا يحتمل أن يقال له: أسأتَ، وأنت المعلّم للتلامذة والطلاب.

إن هذا الذي جئت به من حذف نون الوقاية في المثال الذي مثّلت به خطأ كبير، فالفعل «وَهَن يَهِنُ» فعل قاض (لازم) لا يتطلب مفعولاً به هو الياء للمتكلم كما في الـمثال، وأما الذي يتطلّب هذه الياء فتأتي نون الوقاية، فهو الفعل: «أهانَ يُهين» فيكون المثل على هذا: «لا تُهنّي (بضم التاء لأنه رباعيّ) فأنا لا أحتمل الإهانة».

ثم إن الأمر مسألة إدغام نون الفعل الأصلية بنون الوقاية، وليس من حذف.

وكذلك قول المؤلف في «نا» ضمير المتكلمين، فليس من حذف لنون الفعل «آمَنَ» إذا أُسند لضمير المتكلمين، بل إنه إدغام، وقد كررّت هذا غير مرّة.

ثم نأتي إلي طامّة كبري ثانية هي ما ورد في التنوين (ص ٢٩)، قال الـمؤلف:

«النون حرف أصلي من بنية الكلمة، بينما (التنوين) حركة طارئة، تقع في آخر الاسم، لتظهر حالة إعرابه (رفعاً ونصباً وجرّاً).

أقول: لا أدري من أين أخذ الأستاذ نايف المعروف هذا العلم؟! من قال: إن التنوين حركة طارئة....

لم نجد هذا لدي القدماء ولا الـمحدثين ولا العرب ولا الأعاجم.

إن «التنوين»، أخي الأستاذ الـمؤلف، ليس «حركة طارئة»، بل هو «نون ساكنة» تلحق الاسم لفظاً لا خطّاً، فكيف صار «حركة طارئة»!

ثم من قال: إن التنوين «يظهر حالة إعراب الاسم رفعاً ونصباً وجرّاً»، وهل الإعراب يخفى على القارئ والسامع فيكون التنوين مظهراً له؟!

هذا علم لم نسمع به، وليس لهذا الكتاب أن يكون بأيدي الدارسين، وهو يشتمل على هذا الذي قمّشه الأستاذ نايف كما أدرك هو وفهم.

ثم قال:

«ولتمييز النون» من «التنوين» في آخر الأسماء، يسكّن آخر الاسم، فإذا بقيت النون بعد التسكين، كانت حرفاً أصلياً، وكُتبت (نوناً)، أما إذا فقدت النون عند التسكين فتكون حركة (تنوين) طارئة وتُرسم تنويناً».

أقول: لو أن الـمؤلف قد توجّه إلى دارسين أعاجم لم يكن له أن يجتهد في التوضيح علي نحو ما فعله في هذا الشرح، ولو أنه خصّ عمله هذا بالطلبة الشداة، ما كان له أن يصنع ما صنَعه.

ثم إننا لو عدنا إلى هذا الشرح لوجدناه باطلاً، فما معنى «تسكين آخر الاسم» فينظر الـمتعلم أبقي بعد السكون شيء هو النون ليعلم أنه حرف أصليّ، فإن فُقدت النون، كان حركة «تنوين» طارئة.

والله لا أدري ما أقول، أوصل بنا العبث إلى أن نفتعل ونحسب ما نشقى به علماً، وهو صنعة كاذبة وبضاعة مُزجاة.

ثم فصل الأستاذ نايف فقال:

«تنوين النصب: تضاف (ألف) تنوين النصب في آخر معظم الأسماء، بهدف وضع (تنوين) النصب فوقها، نحو: اشتري الطالب كتاباً مفيداً.

أقول:

تنوين الاسم المنصوب، ولا أقول: «تنوين النصب» لأنّ النصب حالة إعراب كالرفع والجرّ، وليس لنا «ألف» خاصة بالنصب، بل إن الاسم المنصوب النكرة يُنوّن وعلامة التنوين فتحتان كما أن علامة التنوين للاسم المرفوع ضمّتان، وعلامته في الاسم المجرور كسرتان.

أما الألف في الاسم الـمنصوب فهي من مَطّ الفتحة علامة النصب، فإذا وُقِفَ عليه كانت ألف إطلاق، وإذا لم يوقف على ذلك الاسم المنصوب كان حقّه فتحتين علامة للتنوين.

لم يقل هذا أو شيئاً مثل هذا الـمؤلف، وراحَ يُبصِّر الدارس كأنه ضعيف البصر قائلاً: «وضع تنوين النصب فوقها» أي فوق الألف.

ثم عاد المؤلف إلى تفصيله غير المفيد فقال:

«وتُزاد ألف تنوين النصب بعد الاسم الواقعة همزته على ياء، نحو: هَنيء ← هَنيئاً، مَريء ← مَريئاً. وكذلك بعد الاسم الواقعة همزته على الألف المقصورة، نحو: شاطئ ← شاطئاً، دافئ ← دافئاً.

أقولك ولنقف وقفة قصيرة لنرى هذا العلم الذي لا يعرفه غير الـمؤلف.

أراد أن يقول: إن «هَنيء ومَريء، يكونان «هنيئاً ومريئاً» في حالة كونهما منصوبين نكرتين حقهما التنوين.

ثم تأتينا ثالثة الأثافي في زعمه أن همزة «شاطئ» و «دافئ» على ألف مقصورة!! أين الألف الـمقصورة في هاتين الكلمتين؟

إن الهمزة فيهما رُسمت على ياء، والياء صورة ليس غير بسبب الكسرة قبلها.

سامحك الله ـ أخي الـمؤلف ـ ...

ولا أعرف هذه الدار التي تولّت نشر هذا «الكتاب» وأعجبُ أن صاحبها قد اختار اسم «النفائس» وأين «النفاسة» في هذا «الكتاب»!!

وأقول: لو أن الـمؤلف من أهل العربية لعرف أن محمد بن مالك ناظم الألفية قد قال في مسألة علامات الأسماء:

بالجرِّ والتنوين والنِّدا وأَلْ ومُسنَدٍ للاسم تمييزاً حَصَلْ

فالتنوين من علامات الاسم المنكّر[1].

ولابد أن نستوفي هذه الـمسألة من علم الـمؤلف، فقد ذكر:

لاتزاد (ألف) تنوين النصب في آخر الأسماء الـمنوّنة التالية:

---

(١) أقول: إن التنوين يلحق النكرة، وأما المعرفة فلا يلحقها إلا عند ضرورة موجبة كما في قوله تعالى: ﴿وتظنّون بالله الظنونا﴾، وهذه الضرورة الموجبة هي أن فواصل سورة الأحزاب كلها تنتهي بألف الإطلاق، فلحقت بذلك «الظنونا» لـمراعاة التناسب.

الاسم المنتهي بتاء مربوطة، نحو: شجاعة، نادرة.

الاسم المنتهي بألف: مقصورة (فَتى) أو طويلة (عَصا).

أقول: ليس بي حاجة إلى أن أعلق على«الاسم المنتهي بتاء مربوطة» فهو أمر معروف لايحتاج إلي التنويه به.

غير أني أقف علي الاسم المنتهي بألف مقصورة (فَتَى) أو طويلة (عَصَا)، وقفة خاصة يأخذني فيها العجب من علم الـمؤلف. أنه يعدّ الألف في «فتَي» مقصورة، ويحسب ألف «عَصَا» طويلة، القياس لديه في هذا التمييز أن الـمقصورة مارسمت ياءً، وعلى هذا تكون ألف «عصا» غير مقصورة، وسماها طويلة.

تعالي الله علوّاً كبيراً عمّا نرتكب في حق العلم. إن الألف في «فَتَي» والألف في «عَصَا» كلتاهما ألف مقصورة، والفرق بينهما ان الأولي رُسِمت ياءً لأنها من أصل يائيّ، والثانية رسمت ألفاً قائمة (ولا أقول طويلة) لأنّ أصلها واويّ.

إن هذا العلم أدركناه وحفظناه ونحن صبية شداة.

ثم أضاف الـمؤلف فقال:

الاسم الـمنتهي بهمزة مسبوقة بـ (ألف)، نحو: ماء (شاهدت ماءً يتسرّب من الجدار)[1].

الاسم الـمنتهي بهمزة فوق الألف، نحو: نَبأ (تلقّيتُ نَبأ).

أقول: وعبارة الـمؤلف الأخيرة عن الاسم الـمنتهي بهمزة، ثم قال (فوق الألف).

ليته ما قالها، إنها من رسم الهمزة، وما ينبغي له أن يقول: بهمزة فوق الألف!!

وقال الـمؤلف في مسألة «حذف الواو»:

---

(١) أقول: ليس في العربية من يقول: «شاهدت الماء يتسرّب من الجدار» وذلك لأن «التسرّب هو الاستخفاء، والذهاب في «سَرَب» في الأرض، والأولى أن يقال: ..... يتسرب في الأرض.
قال تعالى: ﴿ومن هو مُستَخفٍ بالليل وسارب بالنهار﴾ ١٠ سورة الرعد، وقال تعالى: ﴿فاتّخَذَ سبيلَه في البحر سَرَباً﴾ ٦١ سورة الكهف.

«تحذف (واو) الفعل المضارع المعتلّ الآخر في حالة الجزم، ويعوض عنها بالضمّة، نحو: لم يدنُ العاقل من الخطر».

أقول: هذه مسألة في النحو، والتلميذ والطالب درج عليها في كتب النحو. وليست الضمة في الفعل المجزوم في المثال الذي أورده المؤلف تعويضاً من الواو المحذوفة في «يدنو»، بل الضمة هي حركة الحرف السابق للواو المحذوفة للجزم، وهو النون، وكذا في جزم الفعل (يخشَي) يقال: لم يخشَ، والفتحة علي الشين حركة الأصل، وكذا الكسرة في «لم يرمِ».

وقال المؤلف في «هاء السكت»:

تزاد (هاء) السكت ويوقف عليها ساكنة في المواضع الآتية:

أقول: والمواضع التي ذكرها المؤلف جاءت كلها في غير الوقف، وهذا خطأ لأن الهاء للسكت، قال تعالي: ﴿ما أغنَي عنّي ماليَهْ، هلك عنّي سلطانيَهْ﴾ ٢٨، ٢٩ سورة الحاقة.

غير ان المؤلف ذكر المواضع فقال:

على آخر فعل الأمر من الثلاثي الذي فاؤه ولامه حرفاً علّه (اللفيف المفروق)، والذي يبقي على حرف واحد، نحو: وَعَي - يَعي - ع ⟵ عهْ.

أقول: ثم مثّل لهذا بقوله: (عهْ لما يُحيط بكَ من الأعداء)، فأين الوقف الذي يقتضيه هاء السكْت؟ إنّ المؤلف أتَي بقَولهَ: (عِهْ) في درج الكلام.

وأقول أيضاً: إن أفعال الأمر من الفعل الماضي الذي يبدأ بواو (فاء الفعل) وينتهي بألف (لام الفعل) من الأفعال التي نعرفها اشتقاقاً ونقرؤها في كتب الصرف، ولا نكاد نجدها في استعمالهم لضعف بنائها، وهو أنها علي حرف واحد. وهي إن وُجدت، كانت مُقوّاةً بضمير بارز أسنِدت إليه كقوله تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا قوا أنفسَكم وأهليكم﴾.

وكذلك قال في هذه «الهاء» مع (ما) الاستفهامية، ومثّل بقولـه: اجتهادَ مَـهْ اجتَهدتَ؟ لا أدري كيف نصب «اجتهاد»، ثم إن «مه» هي «ما» الاستفهامية التي حُذف ألفها لمجيء هاء السكت، وقد جاءت في غير الوقف!!

وقال كذلك: وكذلك مع (ما) الاستفهامية التي دَخَلَ عليها حرفا الجر (عن، اللام)،

نحو: عَمَّ ← عمَّهْ تسألُ في هذا الوقت من الليل؟

ولِـمَ ← لِمَـهْ تجحَدُ والحقُّ بيّن؟!

أقول: وقد جاءت الهاء للسكت في غير الوقف!

وقال: في آخر الـمبني على حركة ولم يشبه الـمعرب، نحو: أتدري ما هُوَهْ؟ كَلاَّ ماهِيَهْ؟

أقول: لا أعرف «الـمبني لم يشبه الـمعرب»!!

وقال: تزاد بعد ياء الـمتكلّم، نحو: زاد ماليَهْ، قرأت كتابِيَهْ.

ثم ذكر زيادتها في باب الاستغاثة والندبة.

ثم قال: وتزاد جوازاً في الشعر، نحو قول الأعرابي مخاطباً عمر بن الخطاب:

يـا عُمَرَ الخيـر جُزيتَ الجنَّـهْ أكْـسُ بُنَيَّـاتـي وأُمِّهِنَّـهْ

أقول: وهاء السكت في الـمصراع الثاني من الرجز في «أُمِّهِنَّهْ» أمر يقتضيه الوزن، والقافية فليس مجيء الهاء جوازاً كما زعم الـمؤلف.

ثم تأتي مسألة تاء الافتعال التي تُبدَل دالاً كما في «ادَّعَى»، وزياً كما في «ازدَحَمَ» ودالاً أو ذالاً كما في «ادْدَكَرَ» و «اذَّكَرَ»، وصاداً كما في «اصطَلَحَ» وطاءً كما في «اضطَرَبَ».

ثم قال: وضاداً كما في «اضطَجَعَ».

أقول: وليس في «اضطَجَعَ» ابدال لتاء «افتَعَلَ» ضاداً، بل إن التاء ابدلت طاءً لأن فاء الفعل ضاداً هو في «ضَجَعَ»، فاختلط علي الـمؤلف الأمر وزاد خطأً على القاعدة الصرفية.

أقول أيضاً: وهذه الـمسألة حرفية لا تدخل في كتابٍ للإملاء، وكتب الصرف تثبت هذه الـمسألة الصرفية اللغوية، وكذلك جميع مسائل الإبدال فكلها حرفية كإبدال الواو من «وَصَلَ» تاء، وإبدال الياء من «يَسَرَ» تاءً إذا بُنيا على افتَعَلَ، يقال: اتَّصَلَ واتَّسَرَ.

ثم يتحوَّل الـمؤلف إلي مسألة «المدّ وأنواعه».

أقول: والعنوان يصرف ذهن القارئ إلى أنواع «المدّ» في التلاوة، وهو ضروب يعرفها أصحاب القراءات، وتدخل في تلاوة القرآن إحساناً للتلاوة والأداء.

غير أن الـمؤلف أراد بـ «المد وأنواعه» :

اجتماع همزتين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة فيتحول ذلك إلى مدّ نحو: آمَنَ، وأصلها: أأمَنَ.

وكذلك الهمزتان الأولى مضمومة والثانية ساكنة، والهمزتان الأولى مكسورة والثانية ساكنة فيتحولان: أُوثِر، والأصل أُؤْثِر، و«إيتَمَنَ» والأصل «إِئْتَمَنَ».

وهذه مواد صرفية لا صلة لها بالإملاء، ولكن أصحاب هذه الكتب وجدوا أن ما يتصل بـ «الإملاء» شيء قليل فراحوا يتزيّدون ليكون لهم كتبٌ لا كتيّبات.

لقد أضافوا إلى هذه الـمواد الإملائية مواد لغوية كالكلمات الـمنتهية بألف أصلها واو، والأخري المنتهية بألف أصلها ياء من الأفعال والأسماء.

**خاتمـة:**

وقد صرفت النظر عن كل مادة وردت في «قواعد الإملاء» للأستاذ هارون ولم أقف إلا على شيء قصّر فيه صاحب كتاب «تعلّم الإملاء وتعليمه»، وكان مذكوراً في كتاب الأستاذ هارون تجنباً للإعادة والإطالة.

وإني لأتحول إلى كتاب ثالث، بل كتيب صغير وسمه صاحبه ابراهيم عبد المطلب بـ «الهداية إلى ضوابط الكتابة».

وقد ذيل الـمؤلف هذا العنوان بنبذة معرِّفة تكاد تكون تلخيصاً لمواد هذا «الـموجز» فقال: «رسالة جامعة تبحث في شئون الهمزة والألف اللينة، وجميع الكلمات التي اصطلح علماء الإملاء علي كتابتها يحتاج إلها المعلّم والمتعلّم».

انتهى كلام الـمؤلف.

وقد أثبت على جلد الكتاب أو غلافه عبارة «اعتمدته وزارة التربية والتعليم لـمكتبات مدارسها».

وهذه هي «الطبعة السادسة» الـمؤرخة في سنة ١٩٦٢، وقد كانت الطبعة الأولى سنة ١٩٢٦.

وهذا يعني أن البضاعة رائجة، من حق صاحبها أن يثبت فيها عبارة «حقوق الطبع محفوظة» وقد قيل: كلُّ فتاة بأبيها معجبة.

ولي أن أبدأ كلامي من «النبذة المعرِّفة» فأقف قليلاً علي رسم الـمؤلف للهمزة في «شئون» فأقول: هذا هو رسم إخواننا المصريون عامّة مهتدين بما ورد في هذه الكتب التي خصّها أصحابها بالإملاء أي الرسم.

أيّة قاعدة هذه التي فرضت علي الطلاب والكتّاب وسائر أهل المعرفة أن تكون همزة هذه الكلمة، وما جاء علي وزنها أو ما هو قريب منها، مرسومة على ياء لم تُنقَط؟ إنها ياء مضمومة، ثم إن قبلها ضمّة، وهذا الرسم، وهو رسم الياء «الـمهملة» يشعر أن حركة ما يسبقها هي الكسرة، ولو كانت حركة الهمزة الضمة كما في: «أُهنِّئُكَ» وكما في الهمزة الأخيرة في بارِئ وطارِئ وطوارِئ.

فهل كان هذا من العلم ويُسمَى «قواعد»!

إن أصحاب هذه الكراريس «الإملائية» من إخواننا المصريين، وغير المصريين ممن تابعوهم، قد أفادوا علمهم من المتأخرين وهم القلقشندي في «صبح الأعشى» والسيوطي في «الهمع»،

والهوريني في «المطالع النصرية»، ثم خلف من بعد هؤلاء جماعة في آخر القرن الماضي، وأوائل هذا القرن ومازال نفر منهم يقمش في أيامنا هذه.

وظن هؤلاء أن ما انتهى إليه القلقشندي والسيوطي، والهوريني هو العلم الذي أخذوه عن ابن قتيبة والـمبرد والفراء وغيرهم.

ولم يكن لدي أولئك الـمتقدمين شيء من هذا.

ولنترك هذا فنقول: إن ما يرسم من هذه الكلمة على نبرة أو قل هي الياء بغير نقطتين تحتها (شئون) هو الـمتبّع في مصر، وقد وجدت أن أهل الكتابة خارج مصر رسموا الهمزة علي الواو، ثم أتبعوها بواو الصيغة للجمع (شؤون).

ثم كيف لنا أن نجيز همزة «مسئول» على نبرة أو ياء كما رسمنا وهو الرسم المتّبع في مصر؟

وغير الـمصريين يحسبون لحركة الهمزة، وهي الضم، حسابها فيرسمون «مسؤول». ولو أنك استقصيت هذا فيما ذكر الـمتقدّمون لم تجد شيئاً يمكن أن يسمّى «قواعد» في هذه المسألة.

ثم ورد في هذه «النبذة الـمعرِّفة» مصطلح «الألف اللينة»، وهذا مصطلح قديم أريد به ألف الـمدّ، مقابلاً لمصطلح آخر هو «الألف اليابسة» وهي الهمزة. و،قد كنت قد تكلمت على فساد هذين الـمصطلحين في وقفاتي في كتاب الأستاذ عبد السلام هارون.

ثم قال الـمؤلف في نبذته: «وجميع الكلمات التى اصطلح علماء الإملاء على كتابتها».

أقول: لا أعرف «علماء الإملاء» بين الـمتقدمين، ولكني أعرف النحاة اللغويين الذين تكلّموا علي مشكلات «الرسم» الكثيرة ومنها رسم الهمزة.

ثم قال: «الطبعة السادسة منقّحة ومذيلة بتصويبات لغوية وإملائية مفيدة».

أقول: إن هذه الإضافات ليست من «الإملاء» بل هي شيء في تصحيح الاستعمالات التي ظنّ فيها أهل الفن الخطأ، وهذه تشتمل على ما هو خطأ، وما قد توهم فيه الخطأ، وسنري ذلك.

ثم إني أقول: كيف عرف الـمؤلف أن «التصويب» يعني تصحيح الخطأ؟

ليس هذا معروفاً في استعمال الفعل «صوّب» لدى المتقدمين، بل هو شيء عرف في العربية المعاصرة.

إن «التصويب» هو الإقرار بالصواب، تقول مثلاً: أفاد محمد فيما ذكره، فصوَّبَه السامعون.

وكانوا يستعملون «التصحيح» كما ورد: «تصحيح الفصيح» لابن درستويه، وهو تصحيحه لما ورد في «فصيح» ثعلب.

وقالوا: «إصلاح المنطق»، وهو تصحيح أيضاً.

إن هذه الإضافات قد قصد منها الـمؤلف أن يكون الكتاب مشتملاً على صفحات يستحق فيها أن يُسمَّى «كتاباً، وإلا فهو كرّاسة لطيفة أي موجزة.

ثم أبدأ الكتاب الذي دعاه مؤلف، وهو علي حق، كتيّباً فقال: «..... فهذا كتيّب مختصر .....».

ثم أشار إلى طبعاته الكثيرة فقال: «وفي كل مرّة كان يصادف رواجاً يُربي على سابقه ويشهد بقيمته. ولعل ذلك راجع إلى أن جميع الكتب المتداولة آنئذ لم تكن تخلو من طول مُمل، أو قصر مُخل، يعسّر هضمها ويصعّب فهمها».

أقول: على رسلك ـ أيها الـمؤلف ـ فهل عرفت ما كتب وصنّف خارج مصر؟ ثم إن في الكتب التي أُلفت في هذا الباب في مصر شيئاً ذا قيمة، فلِم هذا الجحود؟

ثم قال: «إن الكتب في هذا الباب مستمدة من كتب المطالع النصرية» الذي هو أوّل كتاب جمع في هذا الفن.. حيث طبع لأول مرة[1] منذ أكثر من مائة سنة ....».

ثم قال: «والحق أن كتاب «الإملاء» للمرحوم الشيخ حسين وإلى من أضبط الكتب وأحسنها،.... لولا أن مؤلفه نحا فيه نحواً أقرب الي التعمق منه إلى البساطة والتيسير....»[2].

ثم قال: «ويكفي القول فيه إنه كان مقرّراً تدريسه لطلبة الأزهر ومدرسة القضاء الشرعي».

أقول: فأين هذا من وصف الـمؤلف للكتب التى عُرفت قبل كتابه بالإخلال والإملال؟

---

(١) الفصيح أن يقال: أوّل مرّة، واللام زائدة في العربية الـمعاصرة، قال تعالي: ﴿وليدخلوا المسجد كما دخلوه أوّل مرّة﴾، وكذلك في آيات أخري.

(٢) والبساطة كلمة جديدة لاتعني التيسير، بل تعني الامتداد والامتناع، ومن ذلك «المبسوط» في الفقه الحنفي للسرخسي، ان البَسْط هو المدّ، ولكن الـمعاصرين صاروا الى «البساطة» مصدراً آخر حاملين عليها دلالة لا تملكها، وهي التيسير.

ثم عاد الـمؤلف فتواضع قليلاً فأثني على تلك الكتب التي سبقت «كتابه» (ص٥).

غير أنه عاد فأثنى على كتابه وأطراه أيما إطراء فقال:

«ولولا صدق النية في الإخلاص والعمل، لما كتب الله النجح فيما قصدت وما أدّيت ـ ولهذا ولدت «الهداية» تمشي علي ساقين من أوّل يوم، لما امتازت به من مزايا التنسيق والترتيب وبسط القواعد بسطاً يسهّل فهمها.... مرتبّة... ترتيباً أبجدياً.....».

أقول: بخ بخ ـ أيها الأستاذ الـمؤلف، لقد تجاوزت فأقلّ الثناء والإطراء، ودع غيرك يقول مايشاء.

ثم إن الـمؤلف قد رتّب موادّه على حروف الـمعجم، وهي الحروف الهجائية (أ، ب، ت، ث .....) وسمّي هذا الترتيب «أبجدياً»، والترتيب الأبجدي هو: أبجد هوّز حُطيّ....

وقال في (ص٦): لكنّي المرة أردت أن يكون الكتاب شاملاً.....».

أقول: كأنه أراد: «هذه المرّة» والعبارة قاصرة.

وهو يدعو إلى هذا «الـموجز» فيقول: «..... ومن هنا لا يستغني عنه قارئ ولا كاتب، في مكاتبة أو مراسلة أو تأليف أو تصنيف».

وكأنه أراد أن يحث جمهرة هؤلاء إلى اقتناء هذا العلق النفيس.

ثم قال:

«وفي سبيل التيسير، تحاشيت أن أتعرض[1] للمصطلحات التي تعرف بالبداهة، أو التي تدخل في نطاق قواعد النحو والصرف، أو التي اندثرت لعدم العمل بها....

من ذلك حذف لام «علي» الجارة ويائها، وألف أل في (عَلْماء) مثلاً وأصلها «على الماء».

أقول: أين الياء في «على» الجارّة، هي ألف، وقد رُسِمت ياءً، ودَرَج الكتّاب علي هذا الخروج، وكأنهم فرّقوا بين «عَلا» الفعل و«علي» الحرف، إن الفعل والحرف كلاهما ينتهي بألف، والـمسألة في هذا ما درج عليه أهل الكتابة في الرسم.

(١) أراد الـمؤلف: أن أعرض للمصطلحات، لأن التعرض والتعريض ينصرفان إلى الإساءة وإلى ما هو لا يرتضي.

وقال:

وحذف نون «من» الجارّة، وألف (أل) بعدها كذلك في «مِلْعَصُر، مِلْمال» وأصلهما: من العصر ومن المال.

ثم ذكر مسائل أخري هي استعمال (أم) بدل (أل)....

وقال: واعتبار همزة (الغلام والفرس) همزة قطع لكثرة الاستعمال...

أقول: مَن قال هذا؟

لقد قدَّمت في كلامي الذي سبق أن الكلمات المعرَّفة بالأداة إن بُدئ بها فالهمزة لابد أن تظهر فنقول: الرجل جاء. ونقول: الولد ذهب. وليس «الغلام والفرس» وحدهما، ولم يكن ذلك لكثرة الاستعمال، بل إن الهمزة تُطوَي في اللفظ من (أل) في درج الكلام، ومن هنا سميت همزة وصل كقولنا مثلاً: «جاء الولدُ». إن الفتحة في «جاءَ» تليها اللام الساكنة والألف مطويّة في النطق.

وقال في (ص ٧):

«ومما يجب الإشارة إليه في ختام هذه المقدمة، أن قواعد الإملاء قد اتفق على كتابتها كما هو الشأن في قواعد النحو والصرف....».

أقول: قوله «إن قواعد الإملاء قد اتفق على كتابتها» شيء حَسَن، وهو يعني أنها مواضعة، وليس الأمر «قواعد» اقتضتها علل صوتية وأخرى لغوية.

ولكن قوله: «كما هو الشأن في قواعد النحو والصرف» غير صحيح، لأن هذه «القواعد» لم تكن نتيجة «اتفاق» بل وُصِل إليها استقراءً وافياً للغة التنزيل وكلام العرب.

ثم قال في (ص ٨):

ولا يخفي أن هذا الاتفاق كان وليد آراء مختلفة ووجهات نظر[1] متضاربة شملت معظم القواعد الإملائية .....».

---

(١) أقول: «وجهات نظر» عبارة مترجمة، وليس في العربية هذا، وهذه من الفرنسية، وقد أشاعها النقلة المترجمون في الصحف والكتب في عصرنا.

أقول: لم يحدث اتفاق، والـمتقدمون اختلفوا بين بصريين وكوفيين، وقد تجد أن بعض كل فريق من هؤلاء اختلف مع غيره من الفريق نفسه، والكلام في هذا مثبت في كتب العربية.

ثم ختم المؤلف مقدمته فقال: ولعلي لا أذيع سراً اذا ذكرت أن ماحدا بي[1] إلي وضع هذه الرسالة هو ما رأيته من النقص الكتابي والخطأ الإملائي في الصحف والـمجلات والكتب...

ثم قال في (٠٩) في تقدمة الطبعة السادسة:

«وفي السنوات الأخيرة ازدادت الرغبة الي اقتناء ما فيه، وبخاصة[2] بعد أن شاعت الأخطاء.... حتى أن وزارة التربية في (مصر) زودت مكتباتها بآلاف النسخ منه تقديراً لـمادته واعترافاً بقيمته... وقد أبدى «مركز الشرق الأوسط» أن يُعد طبعة توزع في البلاد الشقيقة....».

وتكلم الـمؤلف على «نشأة الخط العربي وتطوره»، فعرض في كلامه لـما كان من أبي الأسود الدؤلي من نقط يتصل بالشكل ولـما كان من يحيى بن يعمر ونصربن عاصم من نقط يتصل بالإعجام، ولـما كان من الخليل بن أحمد الذي أقرّض هذا على النحو الذي وصل إلينا، كما وضع رسم الهمزة.

ثم نأتي إلى مادة الكتاب، وقد بدأها الـمؤلف بباب الهمزة في (ص١٦) فتكلم على «هدتي الوصل والقطع» في الأفعال والأسماء.

أقول: هذا الكتيب من الكتب التعليمية فهو موجّه للطلاب والتلامذة وغيرهم ممن يمارس الكتابة. وهو من أجل ذلك يعرض لـمسائل كثيرة فيها الـمشهورة وغيرها، فقد قال في «الهمزة في أوّل الكلمة بعد الكلام على همزتي الوصل والقطع:

«وفيما عدا ذلك فهمزة القطع لاتسقط أبداً (ويراعي وضع قَطعة الهمزة أسفل الألف إن كانت مكسورة، وإلا فموضعها أعلي الألف دائماً).

(١) أقول: الفعل «حدا» متعدٍّ، يقال: حداني، وليس حدا بي.

(٢) إن استعمال «بخاصة» ليس من أساليب أهل الفصاحة، قال تعالي: ﴿واتّقوا فتنة لاتصيبَنّ الذين كفروا منكم خاصّة».

وإذا دخل على الكلمة الـمبدوءة بالألف مطلقاً حرف بحيث يجعل همزتها متوسطة بقيت الهمزة على حالها ألفاً مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، مثل: سألزم الـمجتهد بأدبه وإحسانه.

.....

ويُستثنَى من هذا:

١ـ اللام المفتوحة الداخلة على (إنْ) الشرطية نحو: لَئِن.

٢ـ اللام المكسورة الداخلة على (أن) الناصبة المدغمة في (لا) نحو لئلاّ.

٣ـ همزة الاستفهام الداخلة علي كل كلمة همزتها مكسورة أو مضمومة، نحو: أَئِنَّكَ، أَوُلِقّى الذكر عليه.....

٤ـ الظروف الداخلة علي «إذ» المنوَّنة نحو: حينئذٍ، يومئذٍ.

٥ـ «ها» للتنبيه الداخلة علي «أولاء» نحو: هؤلاء.

أقول: الكثير من هذا مسألة عادة جري عليها الكتاب فتواضعوا عليها، وإلا كيف لي أن أُفرّق بين قولي: أُلقيَ، والهمزة مضمومة على ألف، وبين هذه الكلمة إذا سبَقَتها همزة استفهام وهي أُؤلقِي؟

ولي أن أجتهد فأقول: إن الاستفهام لم يغيّر من الفعل شيئاً، وليس من ضير أن أكتب: «أألقِي».

وأنت لو رجعت إلى أنماط الكتابة فى المخطوطات وجدت شيئاً من هذا ولا انتهيت إلى أن ما يُدعَى قواعد الرسم لم يكن شيئاً، والنساخون على اختلاف درجاتهم قد تحرّروا مما نحسبه في عصرنا قواعد.

أقول: وأري أن اجتهد فأقترح:

## اقتـــــراح

لو أنا فرغنا مكاناً للهمزة في عدّة الحروف الهجائية وكان ذلك سابقاً للعَين مثلاً فكان عدد الحروف تسعة وعشرين حرفاً بدلاً من ثمانية وعشرين، لكان لنا أن نخص هذا الرسم

الذي ابتدعه الخليل بن أحمد (ء) بالحركات فتكون الفتحة والضمة فوقه، والكسرة تحته كسائر الحروف.

وبهذا نكون قد تخلّصنا من هذا الذي يسمى «قواعد الهمزة في الرسم» والذي لم نتفق عليه، ومازال العرب في مختلف بلادهم في خلاف من أمره.

وآني الآن إلى هذه المشكلات فأجد الـمؤلف في (ص١٧) يقول:

«إذا وجدت الضمة علي الهمزة أو على الحرف الذي قبلها كانت الغلبة للضمة، وحينئذ تكتَب علي واو».

أقول: إذا كان هذا فكيف نكتب: «أُهَنِّئُكَ»، والهمزة مضمومة وقبلها كسرة؟

وكيف أكتب «شئون ومسئول» والهمزة في كليهما مضمومة؟

وقال الـمؤلف: «واذا وُجدت الفتحة علي الهمزة أو على الحرف الذي قبلها كانت الغلبة للفتحة، وحينئذٍ تكتَب الهمزة علي ألف».

أقول: إذا كان هذا فكيف تكتب «هيئة» على الياء غير المعجمة أو ما يسمّى نبرة؟ ألم يكن على حق نفر من أعضاء الـمجمع العلمي العراقي الذين رسموا همزة «هيأة» على ألف؟

وكيف نكتب مثل هذه الهمزة في الفعل «يُسيئُه» وهي مضمومة؟ وتكتب، عِبْئَكَ في قولنا: حَمَلتُ عِبْئَكَ، وهي مفتوحة؟

ثم أليس من حق لـمن يكتب «حُطَيئة» فيعدل عن هذا الرسم، ويرسم الهمزة على ألف «حُطَيْأَه»؟.

وأنا أستطيع أن آتي ملاحظاً أو معترضاً إلى كثير مما اعتدنا رسمه وادّعينا أنه قاعدة.

ثم إن المطبعة في عصرنا قد انتهت إلى حمل الكتّاب على الخطأ في الرسم، ومن هذا ما نشاهد مطبوعاً من الكلم نحو: شيء، وعبء، وكُفْؤ، والهمزة في هذه ونحوها فوق الياء والباء والواو، والصواب رسمها مفردة بعد الياء والباء والقاف: شَيْء، عِبْء، كُفْء.

ولكن المطبعة ذهبت في هذا الخطأ فعمّ.

كما نجد فيما يطبع: بريء وجريء، وحقهما أن تلي الهمزة الياء: بريء وجريء. ومن مساوئ صنعة المطبعة أنهم اختصروا في الشكل فإني لو قدمت كتاباً ليُطبع، وجاء فيه مثلا: لا أذيع سِرّاً، وما أذَعتُ أيَّ سِرٍّ، لكانت الجملتان: لا أذيع سراً، وما أذعتُ من سرٍّ.

فأنت ترى أن الشدّة ينبغي أن توضع على الراء، وأن فتحتي (النصب والتنوين) على الألف في الجملة الأولى. وأن كسرتي (الجر والتنوين) يوضعان تحت الراء في الجملة الثانية. ولكن المطبعة خالفت هذا توخياً للاختصار كما بيّنت.

وأعود إلى «الكتاب» وسأقف على كل أمر يتطلب الوقوف، وأعرض عمّا كنت قد عرضت له في الكلام على ما جاء في كتاب الأستاذ هارون، وكتاب الدكتور نايف معروف.

أقول: بعد كلام المؤلف على الألف اللينة شرع في بسط جداول تشتمل على الأفعال الواوية واليائية في الصفحات (٢٨-٣٢) وزعم أنها مرتبة «أبجدياً» وهى ليست كذلك بل كانت على حروف المعجم، وهو الترتيب الهجائي.

ثم بدأ باباً وسمه بـ «باب المصطلح على كتابته» ثم قال: مرتّبة أبجدياً، وهي ليست كذلك.

وجاء في هذا الباب المثبت علي هيئة جدول:

| الكلمة | المحذوف | المزيد | البيان |
|---|---|---|---|
| الله | ألف | — | لكثرة الاستعمال. |
| إله | ألف | — | سواء في ذلك النكرة والمعرفة «إلهكم إله واحد». |
| الرحمن | ألف | — | ومثلها الحرث والسلم بشرط أن يكونا علمين ومعرَّفين بـ «أل». |

أقول: إن حذف الألف في لفظة الجلالة لم يكن لكثرة الاستعمال، بل إنه خط المصحف الذي عمّ فشمل غير المصحف.

ثم إن «الرحمن» كذلك هو خط المصحف فعمّ فشمل غيره، وأما «الحارث والسلام» فهو خط قديم جري المصحف فيه في كلمة «السلام»، وجري المعربون في غير المصحف في «الحرث» في العصور القديمة، وقد عدل أهل عصرنا عن هذا فأثبتوا الألف في الحارث

والسلام، وليس من ضير أن تثبت الألف في «الرحمن» ومن الكتّاب في عصر من يثبتها فيكتب عبد الرحمان.

وكذلك حذف الألف في «السموات».

وقال المؤلف في «طه» و «يس» أن المحذوف في الأول ألفان، وفي الثاني: أ ي ن.

وقال فيهما: يجوز كتابتها بالألفين (طا ها)، وهم اختيار ابي عمرو ابن الحاجب.

ويجوز كتابة «ياسين».

أقول: إن «طه» حرفان، وهما من فواتح السور المبدوءة بالأحرف، ولم تعرف كتابتهما على التمام، وإن ذهب الي هذا ابن الحاجب.

ان المسلمين قد استعاروا الحرفين (ط ها) للعلمية فسمّوا الرجل (طه) تيمّناً بفاتحة السورة التي ذهب المفسرون الي أن الخطاب فيها للرسول الكريم ـ صلوات الله عليه ـ.

وكذلك «يس» فهما حرفان جاءا فاتحة السورة بهما، وقد استعيرا للعلمية فكان الاسم العلم علي التمام «ياسين» ولم يعرف الحرفان كتابة «يس» في العلمية.

ثم ذكر (هرون) والمحذوف ألف، ومثله معوية، وسفين، وعفّن، وعثمن، وسليمن، وإسمعيل، وإبرهيم، والقسم وغيرها.

أقول: وهذه كله رسم المصحف الذي ربما نجد شيئاً منه في المخطوطات والكتب القديمة، وقد ذهب هذا كله في الاستعمال الحديث وفي المطبعة الحديثة، وكتبت الأعلام على التمام.

ان هذا الباب اشتمل على الصفحات (٣٣-٥٢).

وفيه طائفة كبيرة من الأحرف المحذوفة في الرسم القديم والحديث. كألف هذا وألف هأنا، وألف «ابن» وألف «يا» للنداء قبل (أيّ وأيّة وأهل) مثل يأيها.... يأيتها... يأهل الكتاب...

أقول: هذا هو ما درج عليه إخواننا في مصر وأصله خط المصحف، ولانعرفه في البلاد العربية الأخرى.

ومضي الـمؤلف في ذكر الكلمات التي حذفت منها الألف أو الواو أو اللام أو الـميم أو النون أو الياء، وقد يزاد حرف على الكلمة فذكر ذلك الـمؤلف.

ثم أثبت «باب ما يوصل من الكلمات في الصفحات (٥٣-٦٢) ذكر فيه وصل «مَن» الاستفهامية والـموصولة والموصوفة والشرطية، ووصل «ما» الشرطية والتعجبية والاستفهامية والـموصولة.

فتوصل «مَن» بـ «مِن وعَن» قبلها وتحذف النون.

أقول: وقد مرّ بنا هذا عند الكلام على الكتابين وقلنا فيه ما بدا لنا أن نقول.

وكذلك وصل «ما» بأنواعها الـمختلفة من نافية ومصدرية وكافّة وزائدة.

ووصل «لا» بـ «أن» المصدرية و «إنْ» الشرطية.

وقد مرّ بنا هذا كله.

ثم قال الـمؤلف: مواضع استعمال «لا»، وهي ناهية ونافية... وزائدة... وغيرها.

أقول: وهذا لايدخل في أمر «الإملاء» أو «رسم الحرف» فهو مادة نحوية، وكأن الـمؤلف رغب في إكثار الصفحات.

ثم عرض لكلمات جرى فيها الوصل، وأخرى جرى فيها الفصل نحو «كي ـ لا» نحو: علمتك كي لا شيء اليك (كذا ذكر الـمؤلف).

وما قيل في وصل «حبذا» و «هلاّ» و «يومئذٍ» وغيرها.

قلت، وقال الـمؤلف أن كثيراً من هذا ليس موضع خطأ، وانما هو شيء اقتضته صنعة التأليف.

ولكون الكتاب «مدرسياً تعليمياً» اشتمل علي «تطبيقات».

ثم ذكر الـمؤلف مسألة ما دعاه «الترقيم» وأراد وضع الإشارات تحت باب «مزالق في اللغة والإملاء».

إن هذا «الترقيم»، وهو مصطلح جديد، قلّد فيه العرب ما عرف عند الإفرنج في كتبهم فقالوا:

الفَصلة ( ،) لتمييز بعض الكلام عن بعض.

والفصلة ( ؛) توضع بين الجمل الطويلة، ويقف عندها القارئ وقفة متوسطة.

والنقطتان ( :)

وعلامة الاستفهام: ( ؟)

وعلامة التأثر ( !)

والقوسان ( )

والشرطة ( – )

وغير هذا مما لا نعرفه في العربية واضطرتنا إليه الحاجة، وكذلك صنع الأستاذ هارون مضيفاً إلي ذلك ما كان من الرموز التي أثبتها الـمجد في «القاموس» وغيرها.

ثم نحوّل إلى الاستعمالات الصحيحة وما عرض لها من الخطأ في العربية المعاصرة.

وأقول: إن هذا لايمكن أن يكون مادة في كتاب للإملاء.

نحو: أبدَلَ واستبدل ووجه استعمالها الصحيح.

وهاء التأنيث ولزوم نقطها في غير الوقف.

والكلام على استعمال «توفَّرَ» و «توافَرَ»

وخُطة بضم الخاء لا كسرها.

وجمع «فُعلة» بضم الفاء نحو «خُطوة» جمعاً مؤنثاً وصور الجمع.

وبحوث وأبحاث، ورياسة ورئاسة، واستعمال «لازال».

وغير هذا من مواد معروفة شائعة في كتب التصحيح والخطأ الشائع، وليس هذا كله مما يندرج في باب «رسم الحرف» أي الإملاء.

وقد استغرق هذا الباب أكثر من نصف «الكتاب».

أكتفي بهذا القدر من الملاحظات التي تتصل بـ «الرسم».